ڤكتور تياجونينكو

تخطى الرأسمالية

فكتور تياهونينكو

تخطي الرأسمالية

المؤلف

ولد فكتور ل . نياجونينكو عام ١٩٢٠ . وهو يعد من كبار الثقاة السوفييت فى مشاكل التطور الاقتصادى والسياسى للبلدان التى تحررت حديثا . وفى عام ١٩٦٣ قدم رسالته للحصول على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد . وذلك فى معهد الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية بأكاديمية العلوم للاتحاد السوفييتى

ولقد ألف عدداً من الكتب ترجم بعضها إلى مختلف اللغات الأجنبية وهذه الكتب هى :

« الشعوب المضطهدة تكسر قيود الامبريلية . » ١٩٥٥

« حروب ومستعمرات » ١٩٥٧

« إنهيار النظام الاستعمارى للامبريالية . » ١٩٦١

« دور البلدان الأقل تطوراً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى »

(بالاشتراك مع ف . ف . ريمالوف) . ١٩٦١

فهرست



مقدمة

يتميز منتصف القرن العشرين بانهيار النظام الإستعماري وتحرر شعوب آسيا ، وأفريقية من الاستعباد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي فرضته عليهم حفنة من الدول الإمبريالية . واليوم ، تواجه البلدان التي تحررت حديثاً قراراً حاسماً ، حول إختيار الطريق الذي سيسير فيه تطورها الاجتماعي ، والاقتصادي في المستقبل : ولهذا القرار أهميته القصوى سواء في المجال النظري ، أو المجال التطبيقي كذلك فان إقدام هذه الشعوب على اختيار طريق تطورها (الطريق الرأسمالي أو الطريق غير الرأسمالي) له أيضاً دلالته الدولية الهائلة . ويتعلق هذا باحتمالات تقدمها الاجتماعي والاقتصادي ، وسرعة تطور الجنس البشري ككل .

ومما يجعل هذه المشكلة أكثر إلحاحاً أنها أصبحت مشكلة فعلية بالنسبة لشطر كبير من الجنس البشري هل يتعين على البلاد المتحررة حديثاً أن تحذا حذو البلاد الرأسمالية المتطورة ؟ أم يتعين عليها أن تتجه على الفور ـ إلى الرأسمالية ؟ إن كل طبقة وكل حزب يقترح برنامجه وحلوله ، مثال هذا أن الإحتكارات الرأسمالية ،والعالم الرأسمالي برمته يضغط على البلاد المتحررة حديثاً كي تسير في الطريق الرأسمالي . أما جماهير الشعب ، وكثير من قادة حركة التحرير الوطني فيشيرون بالتقدم في طريق آخر . وهناك ، في نفس الوقت ، من يقترح برامج ومشروعات معتمدة ، برامج ومشروعات لا يستطيع أن يفهمها بسهولة أناس يفتقرون

إلى الخبرة السياسية ، اناس لايدركون ـ بصفة دائمة ـ نواحى قوتهم ونواحى ضعفهم ،

وهذا الكتيب يبحث فى التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى ، ويعرض لمشاكل نظرية معنية تجابه الشعوب التى تختار اليوم الطريق الذى ستتقدم فيه إجتماعياً ، وإقتصادياً . ونأمل أن يكون هذا الكتيب عوناً للقارىء على تكوين آرائه الخاصة فى أكثر الطرق والوسائل تقدماً ، من أجل التعجيل بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى للبلدان المتحررة حديثاً.

(١) التطور غير الرأسمالى ودلالته التاريخية

ماهو الشكل التقدمى للنظام الاجتماعى

من الأمور المعترف بها أن الرأسمالية نظام أكثر تقدماً من الاقطاع وأن الاقطاع كان أكثر تقدماً من نظام العبودية والنظام القبلى . ومع ذلك فان مزايا وعيوب شكل أو آخر من أشكال التنظيم الاجتماعى للمجتمع يجب بحثها على ضوء ظروف تاريخية محددة . وبالنسبة للدول المتحررة حديثاً يمكن تصوير هذه المشكلة على النحو التالى : هل يستطيع التطور الرأسمالى أن يقضى على التخلف والفقر الطويل الأمد الذى تعانى منه الجماهير؟ هل يستطيع أن يفعل ذلك فى أقصر فترة تاريخية ممكنة ؟ هل يستطيع أن يضمن ارتفاعاً عاماً فى مستوى المعيشة ، وفى ثقافة الشعوب ، وفى الاستقرار السياسى ، والإستقلال ، فى البلاد النامية ؟

من الملاحظ ، فى عصرنا هذا المتسم بالتقدم السريع ، أن التطور البطيء معناه الابقاء على التأخر فاذا إتبعت البلاد المتحررة حديثاً اساليب التطور ، الرأسمالية ، فانها لن تصل إلى المستوى الاقتصادى المتطور إلا بعد عشرات السنين . ولن نختزل هذه الفترة إلا بتطبيق نظام إجتماعي اقتصادي متطور جداً وتقدمى جداً .

إن مضمون وطابع أى فترة من فترات التاريخ العالمى إنما يتحددا — قبل كل شىء — بنظام الانتاج . وهنا نجد أن من الخطأ أن نحدد أى أسلوب من أساليب الانتاج أكثر تقدماً بالرجوع إلى تقديرات حسابية فقط ، أو الاكتفاء بالقول بأن شطراً كبيراً من الجنس البشرى يعيش فى ظل نظام معين فى فترة زمنية معينة . ذلك أن مثل هذا المنهج — المتسم بضيق الافق — سيؤدى إلى أخطاء فى مجال النظرية ومجال التطبيق . وفى مطالع القرن العشرين ، وقبل إنتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى فى روسيا ، كان ثلثا سكان الارض يعيشون فى بلاد تسودها أساليب ماقبل الرأسمالية فى الانتاج . لكن هل نستطيع أن نقول إن الاقطاع هو الذى كان يسود تلك الفترة ؟ لا .. كانت تلك الحقبة حقبة سادت فيها الرأسمالية ووصلت إلى أعلى مراحل تطورها وصلت إلى : الاستعمار . كذلك لاتزال بعض العلاقات القبلية تسود عدداً من البلاد . لكن ، هل معنى هذا أن علينا أن نوصيها بتطبيق نظام الاقطاع ؟ ومن ناحية اخرى : اى نظام اجتماعى يتلاءم — أكثر من غيره — مع مصالح شعوب هذه البلاد : الرأسمالية أم الاشتراكية ؟

إن أسلوب الإنتاج الذى يستجمع قواه على نطاق عالمى ، هو اسلوب تقدمى لفترة محددة من الزمن إنه يحدد المضمون الأساسى ، ويحدد الاتجاه الأساسى والملامح للميزة الأساسية لتطور الإنسان فى هذه الفترة من الزمن .

والراسمالية ، كنظام إجتماعى ، قد دخلت بالفعل مرحلة أفولها . إنها عاجزة ، بصفة عامة ، عن تحقيق معدلات التطور التى يكفى ارتفاعها

لضمان تحول سريع من التخلف إلى التقدم . كذلك لا تستطيع الرأسمالية أن تحل تلك المشكلة الهامة ، ، مشكلة العمالة . إن التطور الرأسمالى يخدم مصالح مجموعات محدودة نسبياً . وهو يستطيع أن يحقق شيئاً من التقدم فى قطاعات فردية فى الاقتصاد الوطنى . لكنه لا يستطيع أن يكفل لجمهرة الناس ذلك المستوى المعيشى الذى يطمحون إليه .

وفى يومنا هذا نجد أن الاشتراكية ، لا الرأسمالية ، هى أكثر أشكال التنظيم الاقتصادى تقدماً . والتجربة التى مر بها الاتحاد السوفييتى ، والبلاد الاشتراكية الأخرى ، تدل على أن الاشتراكية تستطيع أن تقضى على التخلف والفقر الاقتصادى فى أقصر فترة تاريخية ممكنة. إن الاشتراكية تكفل فرصاً — لم يسبق لها مثيل — لتطوير القوى الإنتاجية . إنها النظام الاجتماعى للمستقبل .

★

هل تستطيع الدول أن « تترك جانبا » بعض مراحل التطور الاجتماعى

يرينا التاريخ أن الجنس البشرى — ككل — يمر فى تطوره بمراحل تاريخية طبيعية معينة لايستطيع تفاديها عادة .

هل ينطبق هذا القانون على كل بلد ؟ يرينا التاريخ أنه إذا فهمت شعوب كل بلد على حده القوانين الطبيعية التى تحكم تطورها ، فانها تستطيع أن تختزل وتقلل آلام المخاض التى تصاحب النظام الاجتماعى الجديد الارقى .

إن المصائر التاريخية للشعوب ليست متشابهة فبعض الشعوب شقت طريقها إلى الأمام شقاً ، وحققت بسرعة أعلى مراحل التطور فى ظل نظام إجتماعى معين . هذا بينما ظلت شعوب أخرى بلا تغيير ، وظلت فى المؤخرة . أما الشعوب المتخلفة ، التى تطور قواها الإنتاجية على غرار البلاد المتقدمة ، فانها تتقدم بسرعة نسبياً . ومع ذلك فان إنتقال البلدان المتخلفة إلى نظام اجتماعى أرقى ـ دون المرور بالمراحل الوسيطة ـ لايمكن أن يتحقق إلا إذا استنفدت هذه المراحل الوسيطة إمكانياتها التقدمية ، وتطورت العلاقات الاجتماعية الجديدة الاكثر تقدماً ، تطورت بشكل كامل فى البلدان التقدمية . إن البلاد المتخلفة «تخطت» تلك المراحل الاجتماعية و الاقتصادية من تطور الجنس البشرى ، تلك

المراحل التى استنفدت نفسها تاريخيا تلعب الدور الذى يلعبه أكثر النظم تقدماً فى زمنها . وعلاوة على هذا — ويجب أن نهتم بهذه النقطة — فان إنتقال البلدان المتخلفة إلى علاقات إجتماعية أكثر تقدماً كان يتم أحياناً حتى قبل أن تكتمل لهذه البلدان الدورة الكاملة لتطور العلاقات الاجتماعية ، الخاصة بالمرحلة السابقة .

ويجب أن نلفت النظر إلى أننا حين ندرس تاريخ تطور المجتمعات قبل المرحلة الاشتراكية نلمس ندرة فى عدد البلاد التى « تجاهلت » المراحل الوسيطة للتطور الاجتماعى وعندما كانت الرأسمالية فى أوج سلطانها لم تظهر حالة من هذه الحالات قط . وإنما حدث العكس : كان هناك سلب سافر واستغلال بشع لشعوب البلدان المستعمرة ، على يد حفنة من الامم « المتمدينة » وتسبب هذا فى عرقلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى للشعوب المستعبدة .

وبظهور الاشتراكية بعد انتصار الثورات الاشتراكية فى عدد من البلاد ، عظمت — الى حد كبير — الفرص المتاحة أمام الدول الفتية كى تتطور فى طريق غير رأسمالى . ووجدت شعوب الدول الآخذة فى النمو حليفاً قوياً فى الطبقة العاملة بالبلاد التى كانت قد سارت بالفعل فى طريق التطور الاشتراكى .

وجدير بالذكر ان المشكلة الخاصة بأسلوب التطور لا تجابه الاقتصاديات السابقة على المرحلة الرأسمالية فحسب ، وانما تجابه أيضاً الاقتصاديات التى ظهرت فيها بالفعل مخلفات العلاقات الرأسمالية . وتستطيع

الشعوب التى تمر بالمراحل السابقة على المرحلة الرأسمالية فى العلاقات الاجتماعية أن تتخطى المرحلة الرأسمالية معتمدة على تأييد الدول الاشتراكية . كما أن شعوب البلدان التى تتطور فيها الرأسمالية تطوراً بطيئاً تستطيع أن ترفض الطريق الرأسمالى وتتجه الى الطريق الاشتراكى . ومن الممكن ، فى مثل هذه البلاد ، الانتقال مباشرة الى الإنتاج الاشتراكى دون المرور — بالضرورة — فى المرحلة الرأسمالية .

ترابط الثورات الوطنية ـــ الديمقراطية

والثورات الاشتراكية

إن مشكلة التطور غير الرأسمالى للبلاد المتخلفة اقتصادياً ترتبط ـــ بشكل وثيق ـــ بالتقدم من ثورة التحرير الوطنى ، والثورة الوطنية ـ الديمقراطية ـ إلى الثورة الاشتراكية . نحن هنا أمام مظهرين لعملية واحدة . إن التطور غير الرأسمالى هو العملية الثورية للتحول التدريجى المنتظم لثورة التحرير الوطنى إلى ثورة اشتراكية ، وذلك عن طريق عدد من المراحل الوسيطة . وفى البلدان التى لاتكون فيها الظروف مواتية بعد أمام سيادة الطبقة العاملة تدريجياً ، تتضمن هذه العملية عدة مراحل من التقدم السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى . إن مشاكل السلطة السياسية وطابعها الطبقى ، والمشاكل الخاصة بتحقيق الأهداف الديمقراطية العامة ، وتربية الشعب أيديولوجيا وثقافياً ، كل هذه المشاكل لاتحل فى فترة الانتقال صراحة ومباشرة عن طريق إقرار حكم الشعب وإنما تحل تدريجياً ، فى خلال عدد من المراحل الوسيطة .

ثمة سمة تميز التطور غير الرأسمالى . فخلال هذا التطور لاتتحقق المهام الديمقراطية العامة وحسب ، وانما تتحقق أيضاً بعض مهام الثورة الاشتراكية . ولايقتصر الأمر على القضاء على البقية الباقية من رواسب

الروابط الاقطاعية وانما ينحسر الشكل الاقتصادى الرأسمالى(١) فى الاقتصاد ، وكثيراً ماتتم تصفيته عن طريق تأميم رأس المال الأجنبى ، والحد من نشاط رأس المال الوطنى الخاص .

ومن هنا نلاحظ أن الدولة ـ خلال التطور غير الرأسمالى ـ تنتهج سياسة اجتماعية اقتصادية تستهدف القضاء على الاستغلال الامبريالى وعلاقات ماقبل الرأسمالية ، كما تستهدف الحد من الرأسمالية وتشجيع أشكال الاقتصاد فى القطاع العام (ملكية الدولة والتعاونيات) بكل وسيلة ممكنة .

ولقد تأكدت هذه المبادىء النظرية وثبتت صحتها عن طريق تطبيق بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وفى عدد من البلدان الاشتراكية الأخرى.

---

(١) طراز للعلاقات الاقتصادية يقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية. وهناك خمسة أشكال من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية :

(١) الاقتصاد الطبيعى الذى يقوم على أساس الملكية الشخصية (أو العائلية) . وتناج هذا الاقتصاد لايباع وإنما يستغل داخل المنزل .

(٢) إنتاج سلع على نطاق صغير ـ ويقوم على الملكية الشخصية أو العمل الشخصى . ولايقتصر الإنتاج على الاستهلاك الشخصى وإنما يباع أيضا فى السوق .

(٣) رأسمالية خاصة ـ وتقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما تقوم على استغلال العمال الذين يعملون بأجر .

(٤) رأسماليه الدولة ــ وتقوم على ملكية الدولة ، مع سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

(٥) الشكل الاشتراكى ــ ويقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج مع سيادة الأشكال الاشتراكية للملكية (ملكية الدولة والتعاونيات وممتلكات المزارع الجماعية) .

(٢) التجربة التاريخية للتطور غير الرأسمالى

لم تعد هناك مجرد أمثلة نظرية ، وإنما هناك أمثلة عملية على تحول الشعوب المتخلفة اقتصادياً إلى الاشتراكية دون أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالى . ونحن إنما نشير هنا إلى تجربة الجمهوريات السوفييتيه فى الشرق وتجربة جمهورية الصين الشعبية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية ــ وكل هذه الدول تقدمت فى طريق غير رأسمالى . وليس من شك فى أن دراسة هذه التجربة ستهم ، وتفيد ، الشعوب التى تواجه الآن عملية إختيار الطريق الذى ستتقدم فيه إجتماعياً واقتصادياً ومن أجل هذا سنعرض ، فى إيجاز ، لتجربة الجمهوريات السوفييتية الشرقية .

وتهمنا هنا تجربة الجمهوريات السوفييتية فى أواسط آسيا الوسطى وكازاخستان ، والقوقاز ، والشمال الأقصى .. التى كانت شعوبها ، قبل ثورة اكتوبر ، متخلفة كثيراً عن شعوب اواسط البلاد ، سواء فى مضمار التطور الاقتصادى أو الثقافى . وسبب أهمية هذه التجربة أن التطور حدث على أرض بلد هائل فى الحجم ، تقطنه شعوب مختلفة الأجناس والقوميات . وواجهت هذه الشعوب مهمة التطور الاجتماعى والاقتصادى على أسرع نحو ممكن .

برنامج التطور غير الرأسمالى

إن البرنامج الذى سارت عليه شعوب الجمهوريات السوفييتيه فى الشرق للتحول إلى الطريق الاشتراكى دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالى . هذا البرنامج تضمن للبادىء الأساسية التالية :

(ا) تجميع وتوحيد العمال والفلاحين من أجل القضاء المبرم على الروابط القبلية والإقطاعية واجتذابهم ـ تدريجياً ـ إلى عمليه البناء الاشتراكى .

(ب) حرمان العناصر الاستغلالية من احتمالات فرض أى تأثيرعلى الجماهير ، وحرمان هذه العناصر الاستغلالية من إمتيازاتها الطبقية وذلك بتنظيم جماهير الشعب داخل مجالس سوفييتات الشعب العامل .

(حـ) توحيد الأهالى الفقراء داخل منظمات اقتصادية ذات طابع مهنى تعاونى مختلط . والهدف من هذه المنظمات تسهيل عملية إنتقال العمال من أشكال الاقتصاد المتخلف إلى أشكال أكثر تقدماً ، والانتقال من حياة البدو الرحل ، إلى اقتصاد زراعى ومن حانوت الحرفى القائمة على سوق حرة إلى عمل فى الجمعيات التعاونية لحساب الدولة ، والانتقال من الإنتاج

الحرفى فى المجال إلى إنتاج المصانع ، ومن الزراعة المحدودة إلى زراعة الأرض على أساس جماعى مخطط .

(د) محو الفوارق القومية الحقيقية التى نجمت عن الفوارق الاقتصادية التى رسخت على مر التاريخ . وتم إعتبار عملية إلغاء الفوارق القومية عملية تستغرق أمداً ، عملية تتطلب نضالا ملحاً ، صلباً ، ضد رواسب الضغط القومى والعبودية الاستعمارية فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . وكان تصنيع المناطق القومية هو السبيل الأساسى إلى القضاء على الفوارق القومية .

ولقد كان هذا البرنامج أساس تطوير الجمهوريات السوفييتيه فى الشرق لعدد من السنين .

الاصلاحات التدريجية

تتميز عملية إنتقال الشعوب من علاقات ماقبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية بأنها تتم بشكل تدريجي ، كما تستدعى الاستمرار والصبر من أجل القيام بمختلف الإجراءات .

ولقد دل تطور الجمهوريات السوفييتية فى الشرق على أنه فى البلدان المتخلفة اقتصادياً سيواجه الشعب العامل لامحالة فترة طويلة من النضال كي يحصل على السلطة الديمقراطية . وجدير بالذكر أن سرعة التحول من علاقات ماقبل الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية تعتمد - إلى حد كبير - على معدل التنمية الاقتصادية فى البلد ، ومدى حدة التناقضات الاجتماعية . وكلما زاد خط الصناعة من التطور - أى : كلما زاد عدد العمال بالنسبة لإجمالى عدد السكان - تمت التغيرات بسرعة ، وبشكل جذرى .

وكانت المناطق الواقعة فى وسط البلاد تتميز باستتباب نفوذ العمال والفلاحين بمجرد قيام الثورة . أما الأقاليم الوطنية الواقعة عند الحدود فشهد معظمها ، فى السنوات الأولى بعد الثورة ، شكلا اجتماعياً خاصاً قوامه : الدكتاتورية الثورية - الديمقراطية للطبقة العاملة والفلاحين . وفى أواسط آسيا الوسطى ، وفى إمارة بخارى السابقة وفى خانات خيفا لم تنتصر الثورة الاشتراكية عام ١٩٢٠ ، وإنما انتصرت ثورات

الشعب الوطنية ـ الديمقراطية . أما الجمهوريات الشعبية السوفييتية التى تألفت فى هذه المناطق التى كان يحكمها الخانات فى الماضى ، فظلت قائمة حتى عام ١٩٢٤ . وإذ تحولت الثورات الديمقراطية العامة إلى ثورة اشتراكية . تحولت هذه الجمهوريات ـ سلمياً ـ إلى جمهوريات اشتراكية وقد تم هذا التحول بطريقة تدريجية ، بعد أن دعم الشعب قواه ، وعظم نفوذه فى أوساط الجماهير ، وبعد أن تم تدعيم وضع الشعب العامل فى كافة أجهزة الإدارة .

تأييد من الشعوب الأكثر تطوراً

هناك سمة هامة تميز التطور غير الراسمالى الذى مرت به الجمهوريات السوفييتيه فى الشرق . وهى أن التحولات السياسية والاجتماعية تمت هنا بأسرع وأيسر مما تم التحول الاقتصادى . وسبب ذلك أن التقدم الديمقراطى العام لجمهوريات الشرق السوفييتيه كان جزءاً لايتجزأ من الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى . ولقد حظيت شعوب الشرق بكل مساعدة وتأييد روسيا الوسطى . ونتيجة لهذا فهمت الجماهير العاملة التغيرات السياسية والاجتماعية على نحو أسرع ، وسارعت بتأييدها . حدث هذا بالرغم من أن الطبقة العاملة، فى آسيا الوسطى ، كانت محدودة بشكل غير مألوف (٣٥و./٠ من مجموع السكان) .

إن العلاقة المباشرة مع الطبقة العاملة الروسية ، والعون الذى بذلته من أجل إحداث الثورة ، كل هذا خلق ظروفاً جعلت جهود الشعب الثورية ، تتطور وتأخذ شكلا جديداً من أشكال التنظيم السياسى ، ألا وهو : مجالس سوفييتات الفلاحين ، وقامت فى مناطق لم يكن فيها بروليتاريا صناعية ، أو كان فيها بالكاد .

كانت مجالس سوفييتات الفلاحين (ومجالس سوفييتات الرعاة فى المناطق التى يعيش فيها البدو الرحل) الأجهزة الرئيسية للسلطة المحلية فى جمهوريات الشرق السوفييتيه ، وذلك لعديد من السنين . كذلك

تألفت هناك منظمات ريفية خاصة تضم ممثلين عن فقراء الفلاحين والمتوسطين منهم . وكانت هذه المجالس تتمتع ببعض الحقوق التى تتمتع بها أجهزة الدولة . وكانت تقرض الفلاحين، وتعمل على تطوير المؤسسات الثقافية والمعاهد التربوية . . الخ .

ولقد دلت تجربة الجمهوريات السوفييتيه فى الشرق على أن مجالس سوفييتات الفلاحين ، فى البلاد المتخلفة ، تستطيع أن تقود الشعب على طريق التطور اللارأسمالى على أساس تأقلمها مع مقتضيات النظام الاجتماعى السابق على المرحلة الرأسمالية ، وعلى أساس تمتع هذه المجالس بتأييد وعون الطبقة العاملة المنتصرة فى البلدان المتقدمة .

*

مراعاة الظروف والعادات المحلية

ثمة مظهر هام للإجراءات المتصلة بتحويل العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية إلى علاقات إشتراكية ، ويتجلى هذا المظهر فى مراعاة التقاليد والعادات المحلية . ولقد اشتغلت القوى التقدمية هذه فى دفع الشعب إلى الحياة السياسية الإيجابية . لقد تم تدعيم سلطة الشعب. بجذب جماهير الشعب العامل إلى معترك الحياة الإجتماعية والسياسية. وفى المناطق التى كانت تفتقر إلى طبقة عاملة ، أو ظهرت بها طبقة عاملة ، محدودة للغاية ، تم حث الممثلين المحليين للفلاحين الفقراء ، أو ممثلى الطبقة العاملة الموجودة فى مراكز البلاد الصناعية ، تم حثهم على توجيه أعمال الدولة . وفى نفس الوقت تم تجنيد العناصر الوطنية المحلية ، المخلصة للسلطة السوفييتية ، للعمل فى الأجهزة الإدارية والإقتصادية . وبمضى الوقت صار هؤلاء قادة مبرزين فى الدولة وفى الاقتصاد .

ولقد استلزم الأمر بذل كثير من الجهود كى تتحول الأجهزة القديمة التقليدية ـ تدريجياً ـ إلى أجهزة شعبية حاكمة . ونستطيع أن نضرب مثالا على ذلك بنشاط المحاكم الشرعية أو مجالس القضاة (١) ،

---

(١) الشريعة : مجموعة القوانين الدينية ، والدنيوية ، والجنائية ، والمدنية للمسلمين . وتعتمد على القرآن وتختلف عن (أحكام القضاة) التى تقوم على الحقوق الاجتماعية العادية .

فقد كانت لهـا الـكلمة المسموعة . بين جزء كبير من الأهالى ، وكانت فى ذلك تعمل على قدم المساواة مع المحاكم السوفييتية . وإذ تطور الشعب ثقافياً وتطور وعيه فقـدت المحاكم الشرعية ومجالس القضاة نفوذهـا وانتقلت وظائفها إلى محاكم الشعب السوفييتية . وخشى رجال الدين ، فقدان نفوذهم ومن ثم لجأوا كثيراً إلى تغيير أسلوب عملهم ، وابتعدوا عن اللجوء إلى معايير دينية وبدأوا يستهدون بمعايير التشريع السوفيتى وظهرت إلى حيز الوجود محكمة سوفييتيه وشرعية مختلطة . واحترمت الأجهزة السوفييتية الحاكمة السمات المميزة لحياة الأهالى ، فتركت ـ عن عمد ـ عدداً من المسائل كى تخضع لقضاء المحاكم الدينية .

وفى المناطق التى استمرت بها بقايا دينية قوية تم الإحتفاظ بالمدارس الدينية القديمة لسنوات عديدة ، وذلك مع إفتتاح مدارس حديثة . مثال هذا أنه فى العام الدراسى ١٩٢٧ — ١٩٢٨ كانت هناك ٣٨١ مدرسة دينية « عقائدية » فى جمهورية أوزبيـكستان ، وظهر نصف هذا العدد بعد نشوب الثورة .

وجدير بالذكر أن الاجراءات الخاصة بتحرير المرأة كانت على درجة كبيرة من الأهمية من أجل صبغ الحياة الإجتماعية ـ السياسية بصبغة ديمقراطية ، وصدرت قوانين خاصة تلغى «الـكليم» (١) وتحرم تعدد الزوجات ، وزواج الأطفال . وتم إنشاء معاهد ثقافية وتربوية

---

(١) المهر .

خاصة بالنساء (نوادى ، جمعيات ، مكتبات ، معسكرات جبلية خاصة بالنساء) ، بل ومتاجر لا يسمح بالتردد عليها إلا للنساء ، تم تنظيم هذا كله لجذب النساء إلى النشاط الإجتماعى السياسى الفعال .

ولقد كانت هذه الإجراءات كلها مراحل إنتقالية أشركت الجماهير فى بناء الإشتراكية . وأسست أسس العلاقات الاشتراكية ، وضاعفت من النشاط السياسى للشعب العامل ، ودعمت من نفوذ الطبقة العاملة ، ودورها القيادى .



وجدير بالذكر أن التطور الاجتماعى والاقتصادى للشعوب المتخلفة فى الشرق السوفييتى سار جنباً إلى جنب مع التطور الاجتماعى والاقتصادى للبلاد كلها ككل. ولقد أسهم هذا ـ إلى حد كبير ـ فى تيسير سبل الكفاح ضد الامبريالية ورأس المال الأجنبي ، وكذلك ضد الطبقات المحلية المستغلة . وامتزجت الأهداف المعادية للامبريالية والإقطاع مع أهداف الثورة الاشتراكية .

وهذه السمة المحددة للتطور الاجتماعى والاقتصادى للمناطق القومية الواقعة على الحدود حددت طبيعة حل المهام الثورية . فمهام الثورة الاشتراكية تم حلها ، أولا ، على أساس وجود دولة متعددة القوميات ولقد أدى القضاء على القيصرية الروسية وسلطة البرجوازية ، أدى إلى تصفية الظلم الأجنبي (لروسيا العظمى) فى القوميات الواقعة على الحدود ، وحد ـ بدرجة كبيرة ـ من احتمالات تقدم الرأسمالية . وعلى ذلك تمت المحافظة على علاقات ما قبل الرأسمالية فى جمهوريات الشرق . من أجل هذا كانت الإصلاحات الديمقراطية العامة في الجمهوريات القومية ـ بالنسبة للاتحاد السوفييتى ككل ـ لا تعدو أن تكون « إصلاحاً لعيوب » الرأسمالية . ومع ذلك رأى الناس الذين لا يزالون يعيشون فى مراحل التطور السابق على الرأسمالية ، رأوا فى هذا « الإصلاح للعيوب » إنتفاضة ثورية هائلة .

وطبيعى ، بالنسبة لهذه الجمهوريات الريفية ، أن تكون مشكلة الفلاحين هى أهم هذه التغييرات جميعاً وكان نجاحها فى التحول إلى طريق البناء الاشتراكى يتوقف ـ إلى حد كبير ـ على الوسائل المتبعة لحل مشكلة الفلاحين هذه .

وتلخصت الخطوة الأولى فى الاستيلاء على الأراضى التى اغتصبها القوزاق الروس الأثرياء ، والمزارعون المهاجرون ، عنوة من الأهالى وتوزيع هذه الاراضى على المواطنين المحليين الفقراء . ولقد أسهم هذا الإجراء ، فى المقام الأول ، فى تدعيم الاستقلال القومى ، ذلك أن القوزاق الروس ، والاستعماريين من الكولاك « أثرياء المزارعين » كانوا يساندون الإمبريالية فى تلك المناطق .

ثانيا : أسهم هذا الاجراء ـ إلى حد كبير ـ فى إضعاف كافة العناصر المحلية المستغلة ، إقتصادياً وسياساً . وكانت هذه العناصر مرتبطة ، أشد الارتباط بالقيصرية الروسية .

ثالثاً : دعم ـ إلى حد كبير ـ مركز السلطة السوفييتية ، مما وضع حداً نهائياً للفوارق القومية فى مجال حيازة الأرض .

وخلال تلك المرحلة (١٩٢١ ـ ١٩٢٢) كان الإصلاح الزراعى ، أساساً ، معادياً للاستعمار ، ولم يؤثر على ملكية المستغلين المحليين . وأكثر من هذا أن هؤلاء المستغلين حصلوا على امتيازات معينة فى بعض الحالات . مثال هذا أن المقاطعات المعروفة باسم « الوقف »(١)

---

(١) ملكيات لا يمكن التصرف فيها ، ولا يدفع عنها ضرائب . ويذهب العائد منها ، أساساً ، كى يستفيد منه رجال الدين الإسلامى .

والتى انتزعت من رجال الدين خلال الثورة ، أعيدت إليهم .
أما تأميم المقاطعات الزراعية ، والذى تم بمقتضى المرسوم الأول للحكومة السوفييتيه فى المناطق القومية ، فحدث فى وقت متأخر . مثال هذا أنه تم ، فى جمهورية آسيا الوسطى وكازاخستان ، فى الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٨ ، بعد عمليات الإصلاح الزراعى والرى فى الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٢ . وهكذا تمت الإصلاحات الثورية الديمقراطية على مدى عدد من السنين وكانت هذه مرحلة إعدادية طويلة نسبيا للانتقال إلى البناء الاشتراكى الشامل .

كان الإصلاح الزراعى والرى إجراءاً إجتماعياً واقتصادياً ضخماً كان أهم خطوة فى طريق التطور غير الرأسمالى للجمهوريات السوفييتية فى الشرق . وقام الإصلاح بتصفية مقاطعات كبار الملاك الإقطاعيين ، وخفض فائض ارض التى يملكها الكولاك « أثرياء المزارعين » . وهذا الإصلاح قد حرر الجمهوريات الفتيةمن علاقات ما قبل الرأسمالية فى الحقل الزراعى . ومع ذلك لم يسد الطريق أمام تطور العلاقات الرأسمالية ، كذلك لم يقض على استغلال المزراعين . بيد أنه عمل — إلى حد كبير — من القضاء على العلاقات الأسروية — القبلية والاقتصاد الطبيعى . وبالرغم من أن التأميم لم يقض إلا على شكل واحد من أشكال الإستغلال — وهو القائم على إمتلاك المقاطعات الزراعية — إلا أنه كان خطوة ثورية هائلة على طريق الإصلاحات الاشتراكية ، وصبغ الزراعة بالصبغة الجماعية ووضع حد لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ولقد كانت الحركة التعاونية إحدى الوسائل الهامة للتطور فى الطريق غير الرأسمالى . ولقد كان لهذه الحركة بعض السمات المميزة فى الجمهوريات السوفييتيه بالشرق . مثال هذا أن معدل تطورها كان أبطأ بكثير من معدل تطورها فى المناطق الأكثر تقدماً . ومضت فترة طويلة وليست هناك سوى أبسط أشكال التعاونيات . وشيئاً فشيئاً ، ومن خلال عدد من المراحل الوسيطة ، تحولت هذه التعاونيات إلى تعاونيات إنتاج . ولم يتحقق الانتقال إلى نظام الكارتل الصناعى « الوحدات الصناعية المنضمة مع بعضها » فى كازاخستان مثلا إلا فى الفترة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ . وفى نفس الوقت تطور نظام التعاون فى المجالات الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية (منتجو القطن) وتم هذا التطور بمعدل أسرع .

وبالنسبة للرحل تغيرت العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية بمعدل أكثر بطأ . وهنا نجد أن تصفية العلاقات الإقطاعية بدأت بمصادرة القطعان وإعادة توزيع الأراضى الرعوية والأراضى الصالحة للزراعة لصالح الفقراء . وجدير بالذكر أن عملية إنتقال الرعاة الرحل إلى أشكال الاقتصاد الاشتراكية ـ والتى تقتضى حياة من الاستقرار ـ هذه عملية استغرقت زمنا طويلا واتسمت بالصعوبة والتعقيد .

لكننا نصادف على العموم نجاحاً سريعاً نسبياً ، فى تصفية العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية وإنتقال شعوب الشرق السوفييتى إلى الاشتراكية . ومن الحقائق التى تنطوى هنا على أهمية بالغة أن القطاع

الاشتراكي في الاقتصاد ظهر في نفس الوقت الذي حدثت فيه تغيرات في العلاقات الإقطاعية وما قبل الإقطاعية. كانت هناك مناطق اقتصرت فيها الاجراءات على الحد من استغلال الإقطاعيين. وفي نفس الوقت، وفي مناطق متاخمة، أو في المناطق السابقة نفسها، كانت المزارع الجماعية تظهر إلى حيز الوجود.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الاصلاحات السياسية — في الجمهوريات السوفييتيه الشرقية — كانت تسبق الاصلاحات الاقتصادية بمسافة كبيرة، ومن ثم تضمن وضع هذه الاصلاحات الاقتصادية موضع التنفيذ. ومن الأهمية بمكان وضع هذه النقطة في الاعتبار. ذلك أن المطالب الاقتصادية — في البلدان المتحررة حديثاً — كثيراً ما تكون حافزاً إلى إجراء تغيرات سياسية مماثلة. وفي حالة كهذه كانت الإصلاحات الاقتصادية تسبق الاصلاحات السياسية. وفي الجمهوريات السوفييتيه الشرقية كانت السلطة السياسية التقدمية تساعد — بكافة الطرق — على التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

*

سمات مميزة للتصنيع

كان لتصنيع المناطق التي كانت متخلفة سماته المميزة . من هذا أن ظهور الصناعة الضخمة أحد الأساليب الأساسية لتغيير العلاقات السابقة على المرحلة الرأسمالية إلى علاقات اشتراكية ، وتصفية التخلف الاقتصادى والثقافى المزمن .

وجدير بالذكر أن تصنيع الجمهوريات السوفييتية فى الشرق تميز بالحقيقة التالية ، وهى أن الصناعة التى ظهرت هناك كانت من نوع حديث . كانت المشروعات تقوم على أساس أحدث الانتصارات فى ميدان العلوم وميدان التكنولوجيا . ولم تضطر شعوب الشرق السوفييتى إلى عبور طريق التطور الطويل الصعب ، التطور من التعاونيات البسيطة إلى الصناعة الحديثة . ومما عجل بعملية التصنيع أن الشعب العامل فى المناطق المتطورة لم يبخلوا بعصارة خبرتهم ودرايتهم الفنية على عمال المناطق المتاخمة . أما العمال المهرة الذين كانوا يعملون فى المراكز الصناعية القديمة فقد التحقوا للعمل فى المؤسسات والمصانع القائمة فى المناطق الشرقية ، كى يساعدوا إخوانهم العمال فى القضاء على تخلفهم الاقتصادى والثقافى .

وهذا يفسر السر فى أن معدل التطور فى الإنتاج الصناعى بالجمهوريات القومية كان أكبر من معدل التطور فى المناطق الناهضة

صناعياً . وقد أسهم هذا فى احداث توحيد تدريجى فى معدل التنمية الاقتصادية فى مختلف أجزاء الاتحاد السوفييتى . مثال هذا انه بينما كان إنتاج الصناعات الضخمة فى الاتحاد السوفييتى برمته يكاد فى عام ١٩٤٠ يبلغ مقداره ١٢ ضعف إنتاج ١٩١٣ وبلغت النسبة فى كازاخستان ٢٢ ضعفاً ، وفى قيرغيزيا ١٦٠ ضعفاً ، وفى تاجيكستان ٢٤٢ ضعفاً .

وظهرت الصناعة الحديثة لقطاع اشتراكى فى الاقتصاد ، وكأساس مادى لتدعيم وحدة . الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر ان تصنيع الجمهوريات القومية لم يدل فقط على تقدم فى القوى الإنتاجية وإزدهار الثروة القومية للشعوب التى تعيش هناك ، وإنما أكد أيضا إقرار مساواة فعلية بين القوميات فى الدولة السوفييتيه المتعددة القوميات ، وظهور طبقة عمالية محلية ، كذلك دعم وحدة الطبقة العاملة الفتية ، والفلاحين ، وأسهم فى تقوية الروابط الأخوية بين الطبقة العاملة فى المناطق الوسطى فى البلاد والفلاحين الذين يعيشون فى الأطراف القومية ، حيث كان الشعب يتعرض فى الماضى لطغيان القياصرة الروس .

ولقد تم بناء المصانع والمنشآت أساساً فى المناطق المتاخمة لمصادر المواد الخام ، وفى قلب معظم المناطق التى كانت متخلفة فى الماضى ، ولم يتم بناء هذه الأشياء فى المناطق الآهلة بالسكان أو التى قطعت شوطاً كبيراً فى مضمار التقدم الصناعى . هذا الاتجاه فى عملية التصنيع لم يكن يتجاهل القانون الاقتصادى (والقائل بأن التكاليف الأساسية

لإنشاء المشروعات في المناطق المتخلفة أكبر بكثير من تكاليف إنشائها في المناطق النامية .) وإنما كان تنفيذا واعيا للسياسة القومية السوفييتيه كانت الدولة السوفييتيه تسير وفقاً لمقتضيات قانون التطور النسبي ، الموجه للاقتصاد القومى ، ومن أجل هذا اختارت مناطق الإنتاج الصناعى عما يحقق أعظم النتائج الاقتصادية وفى نفس الوقت يحل مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية غاية فى الأهمية ، وتتلخص فى الارتفاع بمستوى أكثر المناطق تقدما . ولقد كان لهذه السياسة مايبررها تماماً . وجدير بالذكر أن المشروعات الأولى ، فى المناطق النائية ، لم تكن مربحة جداً على طول الخط ، غير أنها أصبحت جميعاً مربحة للغاية بعد فترة وجيزة . وإذا ضاعفت المشروعات الجديدة انتاجها لم يعدمن الضرورى جدا مد هذه المناطق بمنتجات قادمة من المركز . ونظراً لبعد الشقة أدى هذا إلى توفير هائل فى النفقات ، كذلك فان ظهور مشروعات صناعية ضخمة في المناطق التي كانت متخلفة أسهم فى تدريب العمال المهرة المحليين وحل مشكلة عدم العمالة الكاملة فى القطاع الزراعى . وفى نفس الوقت أدى هذا إلى تحرير المنتج الصغير صاحب الحرفة من عبودية الذين يشترون سلعته وحرره من المضاربين .

كما أن ظهور الصناعة الحديثة فى الجمهوريات السوفييتيه بالشرق كان بمثابة أساس مادى للثورة الثقافية . فلقد كانت مشروعات البناء ، والمشروعات الصناعية ، مراكز تدريب وثقافة . فى هذه الأماكن كان السكان المحليون يتدربون ليتحولوا بعد ذلك إلى عمال . وشرع

المهندسون والفنيون يعلمون العمال القراءة والكتابة ومختلف الحرف .
ولعبت المشروعات الجديدة دوراً هاما في القضاء على الأمية ، وفي تطوير مشروعات الصحة العامة ، وبناء المدارس ، والمسارح ، والمدارس الثانوية والمعاهد العليا المتخصصة .

ثمة حقيقة أسهمت في نجاح التطورات غير الرأسمالية ، والتحول السريع إلى بناء الإشتراكية في جمهوريات الشرق السوفييتيه ، ألا وهي أن ثورات التحرير الوطنية للشعوب التي تعيش عند الحدود تعانقت مع الثورة الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي . كان تطورها غير الرأسمالي جزءاً لا يتجزأ من البناء الإشتراكي على نطاق الأمة .

إن العون الأخوي الشامل ، والتعاون الذى أبدته شعوب الإتحاد السوفييتي ، والشعب الروسي بصفة خاصة . كل هذا ضمن تصفية — سريعة نسبياً — للعلاقات السابقة على المرحلة الإقتصادية ، وذلك بالنسبة لاقتصاد ، وثقافة ، وحياة الشعوب التي كانت مستعمرة . كذلك أسهم في تحولهم إلى أمم اشتراكية جد متطورة ، تتمتع بكامل حقوقها ، وتتمتع بالمساواة . إن وحدة شعوب البلاد التي كانت تخضع لقوميات مختلفة مع شعوب روسيا الأخرى ، كل هذا أدى إلى ظهور دولة إشتراكية قوية استطاعت أن تقفز من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم في أقصر فترة تاريخية .

(٣) الحاجة الى تطور غير رأسمالى فى عصرنا

الطريق غير الرأسمالى ـ مرحلة إنتقالية إلى الاشتراكية

من الملاحظ اليوم أن شطراً كبيراً من البلدان التى كانت مستعمرة تبحث عن سبل التطور غير الرأسمالى ، فى ظل ظروف لم تظهر فيها بعد دكتاتورية البروليتاريا ، كما أن حركات التحرير الوطنى لم تستكمل بعد ، بينما البناء الاجتماعي والسياسى والاقتصادى لم يستقر وأثناء هذا كله تحاول الإمبريالية أن تحتفظ بهذه البلدان داخل الفلك الرأسمالى .

بيد أن السمة المميزة التى تصاحب التطور الثورى فى الحقبة الحالية هى أن اى بلد ـ بصرف النظر عن مستوى تطوره الاجتماعى والاقتصادى يستطيع أن يتقدم فى الطريق المؤدى إلى الاشتراكية .

إنه أيسر ، وأسرع ، تحول إلى الاشتراكية ـ فى المستعمرات السابقة ـ يمكن أن يتحقق إذا نجحت الثورة الاشتراكية . بيد انا نجد فى معظم هذه البلدان أن الظروف ليست مهيأة بعد لتوافر المطالب الداخلية التى تضمن الإعداد السريع للثورة الاشتراكية ووضع هذه الثورة الاشتراكية موضع التنفيذ . ومعظم هذه البلاد لا تملك

طبقة عاملة منظمة تنظيما كافياً . كما أن فلاحيها ليسوا على استعداد للتسليم بزعامة البروليتاريا . بل إن بعض هذه البلدان ليست لديها أية أحزاب ثورية تستطيع أن تنشىء تحالفاً بين طبقة العمال والفلاحين وتتزعم الثورة . وفى ظل هذه الظروف نجد أن إعلان ستار الثورة الاشتراكية معناه القفز وتخطى مراحل التطور الثوري والوقوع فى الهوة . ولن يعجل هذا فى الاجراء الثورى ، بل على العكس سيعطله . ولكن ليس معنى هذا أن هذه البلدان مطالبة بتأجيل التطور الاجتماعي والسياسى ، أو حتى إيقافه ، إلى أن تتوافر الشروط اللازمة للثورة .

إن شعوب الأقطار التى تحرر حديثاً تواجه مهمة عملية هامة . تتلخص هذه المهمة فى البحث طرق ، وأساليب ، وسبل وسيطة تستطيع أن تيسر عملية التحول من علاقات ماقبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، والعثور على الروابط الانتقالية ، وللمراحل الانتقالية للتطور من التأخر إلى التقدم .

وفى الحقبة الحالية ، وفى البلدان التى تفتقر إلى الظروف المواتية لظهور سلطان الطبقة العاملة ، نجد أن التطور ، فى الطريق اللارأسمالى يمكن أن يتم خلال المرحلة الديمقراطية لثورة التحرير الوطنية ، وفى هذه الحالة لانجد أن التطور غير الرأسمالى يعنى بناء الاشتراكية . إنه لايعدو أن يكون مرحلة إنتقالية ، مرحلة توفر جميع الشروط اللازمة للتقدم فى الطريق الاشتراكى بعد ذلك .

إن إعداد برنامج للتطور غير الرأسمالي في البلدان التي تفتقر إلى الشروط الضرورية للإنتقال إلى الرأسمالية ، هذا الإعداد لا يعني — بأية حال من الأحوال — نبذشعار الثورة الإشتراكية. بل على العكس إن إحتمالات الثورة الاشتراكية تعظم كلما أخذ طريق التطور غير الرأسمالي في إعداد الذين لم يستعدوا بعد للثورة الإشتراكية لسبب أو لآخر . وفي نفس الوقت نجد أن الفرص تسنح لهؤلاء الناس كي يتحولوا بعد ذلك إلى الاشتراكية من طريق مرحلة وسيطة هي مرحلة السير في طريق التطور غير الرأسمالي .

وطبيعي أن إختيار طريق التطور الإجتماعي والإقتصادي في المستقبل أمر يخص البلدان نفسها . وستتوقف النتيجة على القوة النسبية لقوى الطبقات ، وعلى الصراع الدائر بينها .

*

ظروف دولية مواتية

نلاحظ ، في الحقبة التاريخية الحالية ، وجــود ظروف دولية مواتية للتطور غير الرأسمالى .

إن للعركة التى تخوضها الشعوب التى تحررت حديثاً من أجل تحقيق إستقلالها الاقتصادى ، واختيارها لطرق التطور الاجتماعى والاقتصادى كل هذا يتم فى جو من التعايش والتنافس بين نظامين إجتماعيين عالميين. وجدير بالذكر أن إنتصار قوى الاشتراكية والسلام على قوى الامبريالية والحرب يزداد اليوم وضوحاً فى المعترك الدولى . لقد أصبح النظام الاشتراكى درعاً يمكن أن تتحصن به الشعوب التى تحررت حديثاً وهى تشرع فى تطورها القومى المستقل . ولقد دلت أحداث السنين الأخيرة ، فى عــدد من المناطق بآسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية ، دلت بوضوح على أن الدول الامبريالية لم تعــد قادرة على المضى فى مغامراتها الاستعمارية دون أن يردعها رادع . إن القوى المتحدة للإشتراكية وحركة التحرير الوطنى العالمية تزود هذه الشعوب بالقدرة على المقاومة والصمود. إن التعايش السلمى يحد من إمكانية حدوث عــدوان إمبريالى على البلدان المتحررة حديثاً ، كما أنه يهىء فرصاً مواتية لمزيد من التقدم لحركة التحرر الوطنى ، وييسر السبيل أمام معركة الشعوب من أجـــل التطور الاجتماعى والاقتصادى فى أكثر الطرق تقدماً .

إن نجاح حركة التحرر الوطنى ، وتدعيم الوضع الدولى للبلدان المتحررة

حديثاً يتيح لها مزيداً من الفرص كى تلعب دوراً إيجابياً لتقرير مصيرها ومصائر الجنس البشرى برمته .

وحين تشرع شعوب البلدان الآخذة فى النمو فى خلق إقتصاد وطنى مستقل ، وفى تطوير طاقاتها الإنتاجية ، فانها تستطيع أن تعتمد على العون الذى تقدمه البلدان الاشتراكية ، وهو عون لايستهدف مصلحة شخصية . وهذا العون يضاعف من احتمالات تقدمها الاقتصادى . إن العون الاقتصادى الذى تقدمه البلدان الاشتراكية للبلدان المستقلة حديثاً قد وضع حداً لاحتكار الدول الامبريالية ، فقد كانت تستأثر بعملية إرسال أجهزة الصناعة للبلدان المستقلة حديثاً ، وتحتكر عملية منح القروض ، وتقديم النصح الفنى . ومن شأن هذا الاجراء أن يمنع الاحتكارات من إملاء شروطها على البلدان الآخذة فى النمو . إن التعاون الاقتصادى بين الدول الاشتراكية والبلدان الآخذة فى النمو على أساس من المساواة لعامل هام فى تدعيم موقف البلدان الآخذه فى النمو فى علاقاتها مع الامبريالية .

والعون الاقتصادى الودى الذى تقدمه الدول الاشتراكية يتيح الفرصة أمام التصفية الكاملة لذلك النظام المهين ، نظام عبودية واستغلال بعض الدول الأخرى . وإن انهيار هذا النظام يسهم فى انهيار الامبريالية على نطاق عالمى ، كذلك تصبح الشعوب المتحررة حديثاً حرة فى إختيار طريق التطور التقدمى :

وفى الحقبة الحالية نجد أن التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية والدول المتحررة حديثاً من أهم السبل التى تدعم ثورات التحرر الوطنى .

عدم صلاحية الرأسمالية

وإلى جانب الظروف الخارجية الإيجابية هناك أيضاً سمات داخليه مواتية تسهل جيداً عملية تحول البلدان المتأخرة اقتصاديا إلى طريق . التطور غير الرأسمالى . ففى أذهان شعوب البلدان المتحررة حديثا يرتبط الاستعمار، والامبرياليه ،وسياسة الحرب ، والسلب ،والاستغلال والعبودية ، والفقر ، يرتبط هذا كله بالنظام الاجتماعى الرأسمالى . إن شعوب الأقطار التى كانت مستعمرة وخاضعة عانت أبشع مظاهر « المدنية » الرأسمالية .

إن دروس التطور الرأسمالى فى البلدان المستقلة حديثاً تقنع الجماهير باستحالة حل المشاكل الوطنية الأساسية بالطريقة الرأسمالية والجماهير تعرف أن البرجوازية ـ حين تمسك بزمام السلطة ـ تحاول ان تنقل عبء البناء الاقتصادى لتثقل به ـ أساساً ـ كاهل العمال ، وأنها تؤجل وتعرقل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الضخمة التى تعد بها . ويظل رأس المال الخاص يحتل مكان الصدارة ، وينمو على حساب الشعب . ويزداد تركيز الثروة فى أيدى فئة صغيرة نسبياً من السكان ، وبالرغم من ارتفاع الأرباح تظل الأجور الحقيقية للعمال عند نقطة ثابتة ، بل وتنخفض فى بعض الأحيان ، ويكتب على الناس ان يعيشوا محرومين بسبب البطالة والارتفاع ، الدائب ، فى الأسعار .

وفى الدول الفتية التى تتطور على الطريق الرأسمالى نلاحظ ركوداً فى الزراعة ، بالرغم من انها تشكل نصف ، أو أكثر من نصف ، الدخل القومى . وما زال زمام الزراعة فى أيدى كبار الاقطاعيين ، والمرابين ، والمضاربين . ويزداد فقر الفلاحين والعمال الزراعيين .

وجدير بالذكر ان المحاولات التى ترمى إلى حل مشاكل الديمقراطية بما يتمشى والمصالح الرأسمالية ، هذه المحاولات تقوى شكيمة البرجوازية ولا تحل المشاكل الرامية إلى رفع مستويات معيشة العمال . إن التجربة خير معلم للجماهير . انها تقضى على أوهام التقدم السريع الظاهرى ، وهى أوهام تسعى البرجوازية إلى نشرها كى تظل الشعوب المتحررة حديثا فى القيود .

ضرورة الطريق غير الرأسمالى

لقد ناضلت الشعوب من أجل التحرر لأنها لاتريد الاستمرار فى معاناة الاستغلال الرأسمالى ، والفقر ، لسنوات طوال وهم يرفضون أن يسيروا فى طريق الغرب ، طريق مايسمى بـ « الاستثمار الحر » ، الذى يؤدى ـ لا محالة ـ إلى زيادة ثروة الأقلية ، وفقر الغالبية . لقد بدأت الجماهير العاملة فى الاقطار الآخذة فى النمو ـ تتحرك . وهى تريد ان تخلص نفسها من التأخر والفقر فى قصر فترة تاريخية ممكنة . وهى تريد أن تحقق ، بالفعل ، الأهداف الديمقراطية لثورات التحرر الوطنى . وهى تطالب بالاشتراك ، الفعلى ، فى تسيير شئون الدولة . وجدير بالذكر أن تنظيم القوى التقدمية الديمقراطية آخذ فى التزايد. كذلك يزداد نفوذها . وفى ظل هذه الظروف يزداد وضوح الحقيقة التالية : أن الأقطار المتحررة حديثا لا بد وأن تسير فى طريق التطور غير الرأسمالى .

غير أن هذا لا يعنى ، بأية حال من الأحوال ، أن كافة الأقطار المتحررة حديثاً تقف على عتبة ثورة إشتراكية . وسنكون واهمين إن نحن إفترضنا أن إستحالة حل المشاكل الملحة الحاضرة بالأسلوب الرأسمالى سيجعل شعوب هذه الأقطار تتحول ، تلقائياً ، إلى الطريق الاشتراكى . إن التاريخ يرينا أن الشعوب قد تضطر ـ فى بعض الأحيان إلى إحتمال المشاكل لفترة طويلة ، دون حل لهذه المشاكل ، بالرغم من أن الظروف اللازمة لانتقالها إلى نظام إجتماعى جديد قد توافرت منذ فترة طويلة .

أى طريق نختار

إن التحول إلى الطريق غير الرأسمالى لايمكن أن يتم من تلقاء نفسه . إنه يتطلب جهداً واعياً ، هادفا ، تبذله كافة القوى التقدمية والديمقراطيةالموجودةفى البلاد . وطريق التطور غير الرأسمالى مضمون بفضل نضال الطبقة العاملة ، وجمهرة الشعب ، والحركة الديمقراطية العامة ، كما أنه يتفق وصالح الغالبية المطلقة من الأمم .

وفى الأقطار المتحررة حديثا نلمح صراعاً طبقياً حاداً يدور حول اختيار الطرق التى تفضى إلى مزيد من التطور . لقد كان الزعماء السياسيون للبلدان الآخذة فى النمو يتمتعون بتأييد جمهرة الشعب خلال معركةالتحرر وهماليوم يواجهوناختياراً محيراً ، حاسماً :إما أنيسمحوا لرأس المال الخاص بحرية التصرف الكاملة ـ وفىهذه الحالة لنيتحقق ى مطلب أساسى واحد من مطالب الشعب ـ وإما أن يخوضوا الثورة الوطنية الديمقراطية على أمل تحويلها بعد ذلك إلى ثورة اشتراكية .

وفى الميدان السياسى يبدو هذا الاختيار الصعب اختياراً بين خطر القوى الرجعية والقوى الديمقراطية الأصيلة لممثلى الشعب . وجدير بالذكر أن الزعماء الوطنيين لعديد من الدول الفتية ذات السيادة لم يقرروا بعد ، وبوضوح ، أى اتجاه يختارون من بين هذين الاتجاهين المتطرفين . وهم ، فى بعض البلدان ، يحاولون البحث عن طريق ثالث ،

هذا الطريق – فى جوهره – مناورة مترددة بين إرضاء الرجعيين وتلبية مطالب الجماهير .

وجدير بالذكر أن الوقف فى كثير من الأقطار المتحررة حديثاً ليس مواتياً بعد للانتقال المباشر إلى بناء الاشتراكية غير أن التطور الرأسمالى لا يستطيع ، فى نفس الوقت ، أن يحل المشاكل التى تواجه هذه الأقطار . إن منطق الحياة نفسه يقول لقادة هذه الأقطار إن التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قادوا شعوبهم على الطريق غير الرأسمالى .

والأوضاع التالية صاحبت إمكانية تحول الشعوب التى كانت مستعمرة إلى الطريق غير الرأسمالى :

(ا) لقد انهار النظام الاستعمارى للامبريالية تحت ضربات حركة التحرر الوطنى . والشعوب التى كانت منسحقة فى الماضى ومحرومة من كافة الحقوق قد استيقظت على حياة جديدة . ويزداد اليوم اشتراكها فى الجهد التاريخى الذى يبذل اليوم .

(ب) إن شعوب المستعمرات السابقة ، الذين ظفروا باستقلالهم الوطنى ، قد بدأوا – بجدية – يبحثون عن طرق التطور الاجتماعى ، طرق تستبعد كافة أشكال الاستغلال .

(جـ) إن الشعوب التى تحررت حديثاً بدأت تقتنع – اقتناعاً كاملا – ووسط المنافسة بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين ، بأن طريق التطور غير الرأسمالى هو أفضل سبيل لتصفية تأخرها للزمن ، ورفع مستوى معيشتها .

(د) لقد أصبحت الاشتراكية العالمية عاملا حاسما فى تطوير المجتمع الإنسانى ، كذلك تزداد الشواهد التى تثبت تفوق قوى الاشتراكية على قوى الرأسمالية .

وفى ظل هذه الظروف تستطيع شعوب البلدان المتحررة حديثاً أن تضطلع بمهمة التطور غير الرأسمالى كوسيلة لإرساء أسس النظام الاشتراكى .

(٤) الاضطلاع بالمهمات الوطنية

الديمقراطية أساس التطور غير الرأسمالى

للمهمات الوطنية الديمقراطية التى تضطلع بها البلدان المتحررة حديثا

من الملاحظ ، فى معظم المستعمرات السابقة ، أن ثورة التحرر الوطنى الديمقراطية لم تستكمل بعد . إنها تحتاج إلى مزيد من التطور ، ويقتضى هذا الاضطلاع بكافة الأعباء الوطنية الديمقراطية الأساسية. إن استكمال هذه الأعباء ، على نحو منتظم ، يضمن توافر الظروف الاقتصادية التى تتيح السبيل للتقدم غير الرأسمالى وتطور الثورة الوطنية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية . وبالنسبة لمعظم الأقطار المتحررة حديثاً تتلخص هذه الأعباء فيما يلى :

تدعيم استقلالها السياسى والقضاء على الاستغلال الرأسمالى ـ حل المشكلة الزراعية لصالح الفلاحين والقضاء على طبقة الإقطاعيين الذين يعيشون كالنبات الطفيلى والسير قدماً بعملية التطور الصناعى على أساس اشتراك الدولة المباشر ، وتحت سيطرتها ـ فرض إشراف الدولة على الملكيات الأجنبية وممتلكات كبار الرأسماليين المحليين ـ صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية .

إن تحقيق هذه المهام لم يضع حداً بعد لاحتمال تطور الرأسمالية . بل على العكس : إن تصفية الاستبداد الأجنبي ورواسب الإقطاعيين يعبد الطريق أمام التطور الرأسمالى الوطنى . والتجربة التى تمر بها الأقطار المتحررة حديثاً تدل على أن عناصر البرجوازية المحلية تسعى ـ بمساندة رأس المال الأجنبي ـ إلى استغلال الوضع الراهن لتدعيم أوضاعهم والتوسع فى مجالات نشاطهم . وفى عدد من المستعمرات السابقة، وكذلك فى بعض أقطار أمريكا اللاتينية ، كان التحرر السياسى من الامبريالية الأجنبية حافزاً على ظهور علاقات رأسمالية . ويظهر هذا الميل نفسه ـ إلى حد ما ـ فى كافة الاقطار المتحررة حديثاً .

ومع ذلك ثمة إتجاه مضاد ظهر فى عديد من الأقطار ، ويتمثل فى الحد من تطور العلاقات الرأسمالية فى نفس اللحظة التى تبدأ فيه عمليات التحول الديمقراطى .

إنه إجراء طبيعى . إن الاتجاه اللارأسمالى لتحقيق تطور أكبر للثورات الوطنية الديمقراطية لايتبدى فى المبادرة إلى محو الرأسمالية من كافة مجالات العلاقات الاجتماعية ، وإنما يتبدى فى الاستفادة من الانتصارات الاقتصادية التى تحققت بأن توجد ـ بالتدريج ـ الشروط والمزايا التى تكفل تطور أشكال الإنتاج اللارأسمالى (والاشتراكى) . إن الاشتراكية لايمكن إيجادها على الفور بين يوم وليلة . والانتقال إلى الاشتراكية إنما يفترض وجود عدد من المراحل الوسيطة .

إنه لإجراء طويل نسبياً ، إجراء يقتضى عدداً من الإجراءات التى يجب القيام بها بشكل منتظم . وجدير بالذكر أن بعض الإجراءات التى تمهد الطريق إلى الاشتراكية يجب أن تنبع من احتياجات جماهير الشعب ، ويجب أن تعترف غالبية السكان بضرورة هذه الإجراءات . ويجب أن تنضج هذه الإجراءات فى حقل الحياة الاقتصادية ، ويجب أن يكون تحقيقها أمراً ممكنا تماما .

حدود الاحتكارات الأجنبية

ثمة مهمة ملحة يجب ان تضطلع بها البلدان المتحررة حديثاً ، ألا وهى القضاء على استغلال الاحتكارات الأمبريالية لها . والاضطلاع بهذه المهمة يصاحبه عدد من الاجراءات المتنوعة التى تحد من تطور الرأسمالية . كذلك يصاحبه ظهور علاقات اجتماعية جديدة .

والأعوام الأولى من التطور المستقل فى البلدان المتحررة حديثاً يدل على وجود سبل مختلفة لمحاربة رأس المال الأجنبى . ولقد بات واضحاً فى أماكن كثيرة ، مدى العيوب التشريعية فى مجالات نشاط رأس المال الأجنبى وللمراكز الرئيسية فى الاقتصاد إنما أصبحت مجالا للدولة لا ينازعها فيه منازع . وفى نفس الوقت يتمتع الرأسماليون الوطنيون بامتيازات خاصة . كذلك يتم الحد من تحويل الأرباح إلى الخارج ، ويعاد استثمار نسبة من الأرباح فى فروع تحددها حكومات الدول المستقلة حديثا . ويصبح هذا ملزماً . ويحظر نقل رأس المال ولا يتم دفع الأرباح بالنقد وإنما فى شكل شحنات مواد خام أو إنتاج كامل الصنع . ويفرض عدد من القيود على نشاط الاحتكارات الأجنبية فى حقل التجارة الخارجية ونظام التمويل بالقرض .

كذلك تتخذ إجراءات أخرى للتعجيل بالتحرر من رأس المال الأجنبى .

مثال هذا ان الاحتكارات الأجنبية تصبح ملزمة بتدريب العدد المطلوب من المتخصصين والعمال المهرة المحليين . وذلك خلال فترات محددة . كذلك تصبح بعض المراكز في الإدارة وتسيير دولاب العمل محرمة على المتخصصين الأجانب .. ألخ .. ان سيطرة العمال والحكومة على نشاط الاحتكارات الأجنبية وسيلة هامة للحد من هذه الاحتكارات واخراجها من الميدان الاقتصادى . ومثل هذه السيطرة تضع حداً لاستغلال الامبريالية . كذلك يمكن أن تصبح اجراء انتقاليا هاماً يمهد لتأميم هذه الشركات فيما بعد .

وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية النضال من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتقدم الطبيعى • وجب أن نلاحظ ان الاجراءات التى يقدم عليها عدد من البلدان المستقلة حديثاً للتحكم فى رأس المال الأجنبى والحد من قدرته على السلب والنهب قد تكون مساوية فى أهميتها . بل وأكثر أهمية أحياناً . من تحول جزء من الأنصبة من أيدى البرجوازية المحلية . ان فرض السيطرة التامة على نشاط الاحتكارات الأجنبية . ونجاح هذه السيطرة ، لدليل مؤكد على تدعيم سلطات الدولة وهيبتها . أما تحويل أنصبة الاحتكارات الأجنبية إلى البرجوازية المحلية فيسهم فى نمو عنصر رأس مالى خاص . يسهم فى نمو الرأسمالية بصفة عامة . وفى ظل الظروف الحالية لايمكن اعتبار هذا ظاهرة تقدمية .

وبالرغم من أن مختلف الإجراءات التى ترمى إلى الحد من نشاط الاحتكارات الأجنبية لها بعض الأثر ، إلا أنها لا تقضى تماما على الاستغلال الأمبريالى فى البلدان المتحرره حديثاً . فاذا تم تنفيذها بطريقة منطقية ومنتظمة فانها تستطيع إلى حد ما تقييد الأمبرياليين . بل وإجبارهم على التراجع . وكلما كانت السياسة المعادية للامبريالية أكثر إصراراً وثباتاً سارعت الاحتكارات إلى التراجع .

تأميم الممتلكات الأجنبية

إن تأميم الممتلكات الأجنبية ، وبخاصة فى فروع الاقتصاد الرئيسية لأهم إجراء تتخذه الدول الفتية . كما أن تحويل الاستثمارات الأجنبية السابقة إلى الدولة يدعم مركزها الاقتصادى إلى حد كبير . وبالرغم من أن هذا التأميم يتم عادة على أساس تعويض الملاك السابقين ، إلا أنه يضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبي فى فرع أو آخر من فروع الاقتصاد ، بل ويضع حداً لسيطرة رأس المال الأجنبي على إقتصاد البلاد ككل .

والبلدان التى أصبح فيها التأميم سياسة إقتصادية ثابتة قد حققت أفضل النتائج فى معركتها من أجل الاستقلال الاقتصادى . إن محاربة الإحتكارات الأجنبية ، وتأميم ممتلكاتها ، وطردها من البلاد ، كل هذا يعد أشكالا فعالة لتطوير حركة التحرر الوطنى ، وتوفير الشروط الاقتصادية التى تكفل تقدم البلاد فى الطريق غير الرأسمالى .

وتدل التجربة فى أن تأميم كافة الإستثمارات الأجنبية ليس شرطاً ملزماً لتحقيق سيطرة الدولة ، فليست كل الدول المتحررة حديثاً تملك بالضرورة ــ الظروف الداخلية والخارجية التى تأمل تحقيق هذا المطلب وفى بعض الجهات نجد أن الحكومة فى يد ممثلى البرجوازية الموالية للإمبريالية ، وهؤلاء يحاولون الإبقاء على رأس المال الأجنبي باعتباره

الأساس الاقتصادى للبلاد . وفى بلدان أخرى نجد ان الحكومة فى أيدى عناصر ثورية قلقة ، كما أن جماهير الشعب لم تفرض بعد ضغطاً كافياً تطالب فيه بالتأميم ، وفى بلدان أخرى نجد أن الظروف الاقتصادية التى تسكفل التأميم لم تتبلور بعد ، وأن هذه البلدان تفتقر إلى الحد الأدنى الضرورى من الموظفين والموارد اللازمة لكى تسير المشروعات سيرها العادى . وأكثر من هذا أنه يصعب عليها أن تنظم أسواقا لمنتجاتهـا .

وعندما يوضع التأميم موضع التنفيذ فمن المهم أن نأخذ فى إعتبارنا صلاحيته الاقتصادية والسياسية فى ظل الظروف المحددة التى تعيش فيها كل دولة بل وعلى أساس ظروف كل فرع من فروع الاقتصاد . يجب أن نأخذ فى الأعتبار الضرورة الاقتصادية التى تحتم تأميم هذا المشروع أو ذاك . ويجب ألا نقف عند هذا الحد ، وإنما نأخذ فى إعتبارنا أيضاً الآثار السياسية التى تترتب على هذا التأميم : الآثار الخارجية (ما إذا كان الموقف الدولى يحبذ هذا التأميم) والآثار الداخلية (ما إذا كان الشعب العامل على إستعداد لوضع قانون التأميم موضع التنفيذ ، وتنظيم المشروعات المؤممة بحيث يضمن إستمرار سيرها بلا توقف) . وفى كافة هذه الحالات تنظر القوى التقدمية والعمال برمتهم إلى التأميم على أنه إنتصار هام فى المعركة ضد الامبريالية وأنه ركيزة هامة فى التطور المستقل للبلاد ، وأنه وسيلة هامة لتجميع كافة القوى الديمقراطية .

وفى الحرب لابد من سلسلة مستمرة من الانتصارات ، حتى لو كانت محدودة وتكتيكية ، كى ترتفع الروح المعنوية للقوات المحاربة . وينطبق هذا على الثورة : إنها بحاجة إلى سلسلة مستمرة من الخطوات السياسية ، من هذا : تعبئة الجماهير لمزيد من النضال ، وأن تبث فيهم الإيمان بحتمية الانتصار والتأميم إحدى الوسائل التى تكفل ذلك . ذلك أنه يضاعف من الروح الثورية ويزيد من تصميم العمال على النضال من أجل الاضطلاع بالمهام الديمقراطية . وتعظم قدرة التأميم على التعبئة بصفة خاصة عندما يتم فى شكل عقوبات إقتصادية تعرض على الرأسماليين الأجانب أو الواطنين. فاذا حاولت الإحتكارات الأجنبية أو البرجوازية المحلية عرقلة الاجراءات الاقتصادية التى تتخذها الحكومة ، وإذا حاولت إحداث اضطراب فى حياة البلد الاقتصادى وخلق الفوضى (وهذا ماحاوله كبار الرأسماليين المصريين فى الجمهورية العربية المتحدة ، والاحتكاريون الفرنسيون فى الجزائر وغنيا ، والهولانديون فى اندونيسيا . . الخ . .) لم تسكت الحكومات الثورية الوطنية على هذه . إنها تلجأ ، فى هذه الحالة ، إلى أعنف الاجراءات . لوضع حد لهذه المحاولات . كما انها تضطلع . بنفسها . بمهمة إدارة هذه المشروعات.

إن المعركة ضد رأس المال الأجنبى ، وهى أهم عنصر أساسى فى الحركة الديمقراطية العامة ، تفترض أن الحكم فى أيدى القوات الديمقراطية . وأن العناصر الرجعية الموالية للامبريالية قد أزيف عن السلطة. وبدون تدعيم مراكز القوى الديمقراطية ، وبدون الاطاحة بالقوى

الرجعية ، يستحيل وضع حد لسيطرة رأس المال الأجنبي على إقتصاد البلاد .

وما لم نعد أنفسنا في المجال الاقتصادي ، والمجال الاجتماعي الديمقراطي وما لم نأخذ الوضع الدولي والداخلي في اعتبارنا ، فان تأميم الممتلكات الأجنبية قد يسيء إلى هذا الاجراء التقدمي جداً في المعركة من أجل استقلال البلاد إقتصاديا . وقد يحبط القوى التقدمية . والتسرع في هذه الامور أشبه بالمغامرة كما أن عدم وجود مبرر للتلكؤ في عملية التأميم . مع توافر كل الشروط الضرورية . قد يحول دون مزيد من التطور للثورة . كذلك يساعد القوى الرجعية على تدعيم مراكزها .

استغلال رأس المال الأجنبي

تفتقر معظم الدول ، المتحررة حديثاً ، إلى القوى الإنتاجية الحديثة لذلك تفتقر إلى قطاع صناعي وطني خاص بها ، وإلى موظفين مدربين في الحقل الهندسي، والفني،والإداري .. كل هذا يضطرها إلى الالتجاء إلى الدول الأكثر تقدماً ، لكي تساعدها . ولا بد من هذا الإجراء خلال مرحلة معينة من مراحل تطورها المستقل . وفي بعض البلدان قد يكون من الضروري الاعتماد على رأس المال الأجنبي في عملية استغلال الموارد ، وهو ماتعجز عنه الدولة في ظل إمكانياتها . واستخدام رأس المال الأجنبي والاستفاده من المعونه الفنية الأجنبية قد تكفل للدول الفتية وسائل الانتاج الضرورية ، تلك الوسائل التي ستتوافر لها بعد ذلك وتستطيع أن تستغلها بطريقة مستقلة . وفي تاريخ بناء الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي فترة كانت فيها الدولة السوفييتيه على استعداد لطلب رأس المال الأجنبي والمعونة الفنية الأجنبية بشروط غير مريحة نوعاً . وقال لنين في تلك السنوات : « زودونا بعثات الجرارات وخذوا ولو ٣٠٠٪ عن كل روبل . » كما أن قانون الامتيازات (٢٣ نوفمبر ١٩٢٠) كفل عدداً من الامتيازات للرأسماليين الذين عبروا عن رغبتهم في مساعدة الدولة السوفييتيه على التعجيل بتنمية اقتصادها . لم يكن هناك مفر من هذه الامتيازات الاقتصادية التي تمنح لرأس المال الأجنبي ، وذلك نظراً لتأخر البلاد في الحقل الفني والحقل الاقتصادي.

وبفضل هذه الامتيازات الاقتصادية حاولت الدولة السوفييتيه الفتية التعجيل بتطور القوى الانتاجية ، وبذلك تضمن استقلال البلاد ـ اقتصاديا ـ على أسرع نحو ممكن . وأدركت الدولة السوفييتيه أن الاعتماد على رأس المال الأجنبي لا يمكن أن يكون إلا إجراء مؤقتاً ، وإن كان ضروريا ، وأنه ليس بالسياسة الثابتة لدول اشتراكية . اما الشرط الأساسى الذى يجب أن يتحكم فى الاستعانة برأس المال الأجنبي فهو أن تسيطر الدولة سيطرة غير مشروطه على نشاط الشركات الأجنبية . ولقد كانت الدولة السوفييتيه ، فى تلك الأيام ، الدول الاشتراكية الوحيدة فى العالم ، ولم يكن هناك من تلجأ إليه طالبة المساعدة . وبالمناسبة : أن رأس المال الأجنبي لم يبد رغبة فى تقديم المساعدة الاقتصادية لدولة العمال والفلاحين .

واليوم ، تدلف الدول الفتية إلى طريق تطورها فى ظل ظروف يختلف فيها توازن القوى فى المعترك الدولى اختلافاً تاماً . لقد ظهر إلى حيز الوجود نظام اشتراكى للدول ، وهو يزداد قوة يوماً . بعد يوم . من أجل هذا تستطيع البلدان الآخذة فى النمو أن تعتمد على تأييد النظام الاشتراكى فى العالم .

وفى ظل الظروف الحالية لا تضطر البلدان الآخذة فى النمو إلى التضحية بالكثير ـ فى المجال الاقتصادى ـ لحساب الاحتكارات الأجنبية كى تحصل على المعونة الاقتصادية والفنية المطلوبة . إن وجود

نظام اشتراكى يضم عدداً من الدول يساعد البلدان الآخذة فى النمو على الحد ـ بأقصى درجة ـ من استغلال الاحتكارات ، كما يساعد هذه البلدان على الظفر بامتيازات كثيرة من رأس المال الاحتكارى .

وطبيعى أن بلدان آسيا ، وإفريقية ، وأمريكا اللاتينية لا تستطيع أن تتوقع من الدول الاشتراكية أن تقدر على تزويدها بكل ما تحتاجه من رأس المال ، والعتاد ، والمعونة الفنية . إن عليها أن تلبى شطراً كبيراً من احتياجاتها بالاعتماد على خدمات الدول الامبريالية . غير أنها تستطيع اليوم ـ وهى تتعامل مع هذه الدول الامبريالية ـ أن تظهر بمظهر الطرف المستقل الذى يتساوى مع الطرف الآخر . والفضل فى ذلك إنما يرجع إلى التأييد الذى تبديه الاشتراكية العالمية . وعلاوة على ذلك ، فعندما تسمح البلدان الآخذة فى النمو للاحتكارات الأجنبية بأن تستثمر رأس مالها فى فرع آخر من فروع الاقتصاد . نجد أنها تستطيع الآن أن تفرض شروطها وأن تستغل الاعتمادات التى حصلت عليها فى التعجيل بالتنمية فى الداخل .

وجدير بالذكر أن اعتماد الأقطار المتحررة حديثا على رأس المال الأجنبى هو إجراء ضرورى مؤقت . والقوى التقدمية تحاول أن تقلل ـ إلى أدنى حد ـ من النتائج السلبية التى يحدثها رأس المال الأجنبى فى اقتصاد البلاد . ولا يعتبر استخدام رأس المال الأجنبى مباحاً إلا فى الأشكال الاقتصادية وبالشروط التى لا تضر بسيادة البلاد ، وتدل

التجربة على أن القروض والائتمانات الحكومية التى تستغل تنمية فروع الاقتصاد الرئيسية ، هى أكثر أشكال رأس المال الاجنبى قبولا . كذلك تستغل الأموال الاجنبية فى شكل عقد ، وبمقتضى هذا العقد تبنى الشركة الاجنبية مصنعا ، ثم تديره ، وتسلمه بعد ذلك للدولة . وعندما تبرم الشركات الامبريالية عقوداً فانها تحاول أن تظفر لنفسها بحصة معينة من الأنصبة ، لذلك تحاول الاشتراك فى الادارة . ولكن ، بفضل تأييد وعون الدول الاشتراكية ، يزداد إضطرار الاحتكارات الاجنبية إلى الانسحاب . كذلك قد تكون الاستعانة برأس المال الاجنبى مشروطه بـ « الاشتراك فى الانتاج » ، وذلك عندما تقوم الشركة الاجنبية بتقديم الاعتمادات ، والمعارف الفنية لوحدة أو أخرى ، ويتم تسديد الحسابات على أساس شحنات الانتاج التام التصنيع .

إن من الممكن اعتبار رأس المال الاجنبى إحدى العوامل التى تحقق التنمية الاقتصادية مادام هناك اشراف صارم من الدولة الوطنية الديمقراطية، والشعب العامل فى الاقطار التى تحررت حديثاً .

كذلك فان الاجراءات الرامية إلى الحد من ، وتصفية، رأس المال الاجنبى فى البلدان التى تظهر فيها الرأسمالية فى شكل احتكارات أجنبية، هذه الاجراءات بمثابة ضربة قاصمة لتطور الرأسمالية فى البلاد عامة . وفى البلدان التى تمسك فيها بزمام السلطة حكومات ديمقراطية ثورية ــ كما هو الحال فى الجزائر ، وبورما ، والجمهورية العربية المتحدة ، ومالى ، وبلدان أخرى ــ نجد أن تصفية مراكز الاحتكارات الأجنبيه تعد ،

أيضاً ضربة للبرجوازية المحلية .والضربة تصيب، أول ماتصيب، الطبقات العليا المتصلة بالاحتكارات ، ثم تصيب غيرهم من الرأسماليين.ومع ذلك فان القيادة الثورية الديمقراطية لا تعتدى على مصالح صغار البرجوازيين وممثلى البرجوازية المتوسطة الذين يدينون للحكومه بالولاء . وفى هذه البلدان لا يقتصر الأمر على تأميم فروع الاقتصاد أو المشروعات الفردية التى لا تدر ربحاً لرأس المال الخاص ، وإنما يمتد التأميم إلى مجالات الاستثمار التى تدر أكبر ربح للبرجوازية كالمصارف وشركات التأمين ، والتجارة الأجنبيه وتجارة الجملة ... الخ .

البرامج الديمقراطية للاصلاح الزراعى

من أهم المهام الوطنية الديمقراطية التى تواجه أقطار آسيا ، وإفريقية وامريكا اللاتينية ، مهمة تصفية علاقات ماقبل الرأسمالية وحل المشكلة الزراعية بطريقة جذرية . ومبعث هذا الحقيقة التالية : إن ثورة التحرير الوطنية المناهضة للامبريالية ، فى البلدان الآخذه فى النمو ، لم تقم فى نفس الوقت الذى قامت فيه الثورة الزراعية المناهضة للإقطاع . ولم يتحقق بعد المطلب الأساسى لجمهورة الفلاحين ، المطلب الذى ينادى بتوزيع الأرض عليهم ، وذلك بتصفية الإقطاعيات التى يمالكها كبار الملاك ورجالات الاقطاع . وجدير بالذكر أن الامكانيات الثورية التى يحظى بها الفلاحون الذين تتألف منهم غالبية سكان المستعمرات السابقة ، هائلة. إن حل المشكلة الزراعية مهمة أساسية فى مرحلة الديمقراطية ، اللارأسمالية للثورة . ومالم يحدث تحول هائل فى حقل الزراعة يستحيل التعجيل ـ بشكل كبير ـ بتطور القوى الانتاجية ، ويستحيل حل مشكلة ملحة كمشكلة الطعام .

وكما أنه ليس هناك نظام واحد للعلاقات الزراعية ، لايمكن أن يكون هناك أيضاً منهج واحد لحل المشكلة الزراعية . من أجل هذا تأخذ الثورة الزراعية فى الأقطار المتحررة حديثاً أشكالا متنوعة . ولايمكن إعداد برنامج مفصل للتغيرات الزراعية مالم نأخذ فى الاعتبار

الظروف المعينة لكل بلد . وبنيانه الاجتماعى ، ومعدل تنميته الاقتصادية . . الخ .

وفى الاتحاد السوفييتى ، تم حل المشكلة الزراعية عن طريق تأميم كافة الأراضى ، وتسليمها للفلاحين كى يستغلوها بصفة دائمة ولايدفعوا فى مقابلها أى شىء . وفى بلدان اشتراكية أخرى لم تخضع الأرض للتأميم . وتم حل المشكلة الزراعية بشكل تدريجى ، وذلك بتحديد أقصى حد من الأرض يمكن أن يملكه فرد ، ومصادرة كافة الأراضى الفائضة على هذا الحد ، وتوزيعها ـ دون تعويض ـ على الفلاحين وفقاً لمبدأ « الأرض ملك للذين يزرعونها » .إن ظهور هذا الشعار ،وتنفيذه بعد ذلك ، ضمن نزع الأرض ـ نزعاً كاملا ـ من كبار الملاك ، ووضع حد لاستغلال الفلاحين ، وتحقيق آمالهم ، وتدعيم تحالف الطبقة العاملة والفلاحين .

وجدير بالذكر أن الاصلاحات الزراعية التى تتم الآن بشكل أو آخر فى كافة بلدان آسيا وإفريقية تقريبا ، هذه الاصلاحات لم تكتمل بعد . وفى البلدان التى يمسك فيها ممثلو البرجوازية والملاك بزمام السلطة لاتنى التغيرات الزراعية باحتياجات الفلاحين . كل ماتفعله أنها تحد ، بدرجة طفيفة ، من مساحة الأرض التى قد تكون مملوكة ، كما أنها تخفض الايجار قليلا . ويتم دفع تعويض كبير عندما تتم مصادرة الأرض الفائضة . أما المبالغ التى تدفع فى حالة رغبة المالك السابق استرداد الأرض فباهظة جداً لدرجة أن الاثرياء جداً هم الذين يستطيعون دفعها

هذه الاجراءات السلبيه لاتحل ـ أساسا — المشكلة .

والإمبرياليون يرحبون ـ بشدة ـ بمثل هذه السياسة . وإذ يحس الإستعماريون بالذعر وهم يلمسون الرغبة المتزايدة للشعوب المستعمرة سابقاً فى تفادى طريق التطور الرأسمالى المؤلم ، يود الإستعماريون ظهور وتقوية ، الطبقات العليا المحلية ، المستغلة . وفى آسيا ، وفى إفريقية على نحو أخص ، يطبق الإمبرياليون ، بشكل كبير ، سياسة الملكية الخاصة للأرض ، ويوافقون على تقسيم جزء من مقاطعاتهم الهائلة على المزارعين وبذلك يضمنون لأنفسهم تأييداً إجتماعياً جديداً .

غير أن القوى الديمقراطية ترسم لنفسها برامج الإصلاح الزراعى ، تلك البرامج التى تقف أمام برامج الإمبرياليين والطبقات المحلية المستقلة التى تحاول أن تعرقل الثورة الزراعية .

وفى الأقطار التى تنتشر فيها ملكية كبار الإقطاعيين للأرض تعبر القوى التقدمية عن الأمانى الحيوية للفلاحين ، ومن أجل هذا تطالب بمصادرة مقاطعات هؤلاء الملاك وتحويلها إلى الذين يزرعون هذه الأرض بالفعل . وفى بعض المناطق ، وبخاصة فى شرقى إفريقية وأمريكا اللاتينية ، نجد أن الإحتكارات الإمبريالية الضخمة هى السارق الأول للأرض . وهنا نجد أن حل المشكلة الزراعية يفترض ، أولا وقبل كل شىء ، تأميم الأراضى التى تملكها الاحتكارات الاجنبية ، وتنظيمها فى شكل مزارع ضخمة تملكها الدولة ، أو فى شكل مزارع تعاونية :

وجدير بالذكر أن إعلان شعار التأميم الشامل للأرض ، كما حدث في اندونسيا في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية ، هذا الاعلان لايعكس أماني الكثرة الغالبة من الفلاحين ، كما أن هؤلاء الفلاحين لم يؤيدوا هذا الشعار . وتغير الموقف عندما تمت المطالبة بمصادرة أرض الملاك والاقطاعيين وتحويلها إلى هؤلاء الذين يعملون فيها . إن الجماهير لاتؤيد ـ بصفة مستمرة ـ المحاولات التي تبذلها الحكومات لتأجيل عملية تقسيم مزارع الملاك بحجة أن هذا التأجيل ضروري للحيلولة دون حدوث إنخفاض مفاجيء في الانتاج . إنها لحجة إقتصادية هامة . ومع ذلك يجب ألا تغطي هذه الحجة على الحقيقة التالية : خلال المرحلة الأولى من تطور الثورة الزراعية فمن الضروري ومن العدل ، إشباع رغبة الفلاحين ـ العريقة ـ في الأرض . إشباعها بشكل أو بآخر .

وتقسيم الأرض ليس ضرورياً تماماً في حالة وجود مزرعة ضخمة تنتج أشياء للتصدير وتعتبر مصدراً هاماً للدخل . إن أسلم إجراء هنا قد يتمثل في تأميمها وتحويلها إلى مزرعة تابعة للدولة أو مزرعة تعاونية. مثال هذا أن الشركة الفرنسية السابقة المسماة « مكتب النيجر » — في جمهورية مالي — قد تحولت إلى شركة حكومية . وفي زنجبار تم تأميم الأرض أيضاً .

وفي البلدان التي تكون فيها السلطة في أيدي القوى الثورية الديمقراطية التي تعبر عن مصالح جماهير الفلاحين ، وعندما يقتضي الأمر

ـ بصفة خاصة ـ الإحتفاظ بالملكية الجماعيةالتقليدية للأرض ـ تتحقق الإصلاحات الزراعية ، أساساً ، فى شكل تعاونيات مختلفة الأنواع .

إن الإصلاحات الزراعية ، فى البلدان المتحررة حديثاً ، هى أساساً إصلاحات ديمقراطية ، غير أنها ليست إصلاحات اشتراكية . إنها لا تحاول دون تطور الرأسمالية . وإنما هى على العكس تزيح أية عقبات فى طريقه . من هذه العقبات علاقات ما قبل الرأسمالية . وفى نفس الوقت نجد أن القضاء على علاقات ما قبلالرأسمالية ، وتصفية الأشكال الإقطاعية ، وشبه الإقطاعية لاستغلال الفلاحين ، كل هذا يكفل الشروط الواجب توافرها من أجل التحول إلى الإصلاحات الاشتراكية .

أما الحركة التعاونية ، التى تشجعها الدولة ويتم تنظيمها وفقاً لمبادىء ديمقراطية ، ووجود قطاع تابع للدولة ، فيمكن أن يصبحا القاعدة المادية للتطور غير الرأسمالى للمستعمرات السابقة .

أن الحل الجذرى للمشكلة ـ الزراعية ـ بما يتمشى ومصلحة الفلاحين ، وباشتراكهم ـ يضع حداً للملكيةالإقطاعيينالأثرياء للأرض، ويزود الفلاحين بالأرض التى طال إنتظارهم لها . وإن تحقيق المطلب الأساسى للغالبية العظمى من الفلاحين معناه تعبئة أكبر طبقة من سكان المستعمرات السابقة وجعلها فى صف الثورة ، وجذبها إلى التيار الثورى ، وبذلك ترتفع الثورة إلى آفاق أعلى .

ويدل تطور الدول الفتية إلى وجود محاولات ، فى بعض البلدان ، للإسراع بالاصلاحات بشكل مفتعل ، وتخطى المراحل الطبيعية . وهذه العجلة ظاهرة مفهومة ، بالرغم من أنه ليس هناك ما يبررها . ويجدر بنا أن نلتفت إلى التحذير الذى ردده لينين ، حين قال إن العجلة ، والعجز عن الانتظار حتى يتم تنظيم الطبقات فى الريف ، ومحاولة التصرف دون التحالف - المؤقت - مع المزارعين ككل ، كل هذا شبيه بفرض إرادة القلة على الكثرة . ومعناه الافتقار إلى إدراك الحقيقة التالية : « إن ثورة الفلاحين لا تزال ثورة برجوازية ، وإن من المستحيل تحويلها إلى ثورة اشتراكية فى بلد متخلف دون عدد الانتقالات ، ومن المراحل الانتقالية » .

*

صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية

بالصبغة الديمقراطية

ثمة عنصر أساسي ومطالب غاية فى الأهمية من أجل مزيد من التطور للثورة الوطنية الديمقراطية ، ألا وهو صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية . وتجنيد الجماهير للمساهمة فى الاصلاحات الاجتماعية وفى تسيير دفة الدولة . ان هذه المهمة إنما تنبع من طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية . وهى ليست مقياساً من مقاييس الطبقة العليا ، كأن يعنى هذا تغييرا فى الحكم ، وإنما هى شبكة من التغيرات الجوهرية العميقة فى حياة المجتمع .

ومن واجب الثورة أن تخلق فى الجماهير ـ الذين يصنعون التاريخ ـ عنصر المبادرة ، ويجب ان تضع حداً للوضع الذى يصبح فيه مصير البلاد فى يد طوائف صغيرة من المستغلين الأجانب والمحليين ولا يمكن أن تتحقق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العميقة إلا باشتراك الجماهير وعلى أساس من نضالها . والجماهير هى القوة الرئيسية التى يهمها قبل غيرها ـ القضاء على تأخرها الذى استمر أمداً طويلا . وهذه القوة ، وحدها ، هى التى تستطيع ان تجبر البرجوازية الوطنية على التسليم بتدمير البناء الاستعمارى ـ الإقطاعى للمجتمع .

إن صبغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالصبغة الديمقراطية يفترض ، أولا وقبل كل شيء :

— القضاء على الجهاز البيروقراطي القديم الذي صنعه الاستعماريون ذلك الجهاز المنعزل عن الشعب ، المناهض للشعب .

— تربية وتطوير نمط جديد من القادة في كافة ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، قادة يخرجون من صفوف الشعب ، ويعرفون احتياجاته ، ويدافعون عن مصالحه .

— تشجيع الأحزاب السياسية التي تجند جبهة متحدة على بذل الجهد الجبار .

— تنشيط نقابات العمال وغيرها من المنظمات الجماهيرية ، والاعتراف بحقوقها ، ودورها السياسي الهام في الدولة .

— تحرير المرأة وتجنيدها للحياة الاجتماعية ـ السياسية الإيجابية .

— تطوير منظمات الفلاحين على أفضل نحو ممكن واشراكها مباشرة في مهمة القيام بعمليات التحول في الميدان الزراعي ، وتثقيف الفلاحين سياسياً .

— إلغاء الديمقراطية المزيفة التي فرضها الاستعماريون عليهم كي يخلقوا فئة من الصفوة الحاكمة التي تدين لهم بالولاء . على أن تحل محلها ديمقراطية أصيلة تضمن حرية الكلام والصحافة وتقر مبدأ الإنتخاب ، من القمة حتى القاعدة ، عند تشكيل الأجهزة الإدارية والسياسية .

— جذب الجماهير الكادحة إلى عملية إدارة الإنتاج والتوزيع والسيطرة عليهما .

— أن يصبح فى مقدور الشعب التمتع بكافة مزايا الثقافة ، والرعاية الصحية : والتعليم العام .

وفى البلدان المتحررة حديثاً تدور اليوم معركة عنيفة من أجل وضع برنامج الإصلاحات الديمقراطية موضع التنفيذ غير ان القوى الرجعية التى يؤيدها الامبرياليون . تعارض مثل هذ البرنامج. والقوى الديمقراطية تناهض من أجل تنفيذه وخلال هذه المعركة يحدث تصنيف القوى الطبقية والسياسية .

(٥) الجبهة الوطنية الديموقرطية المتحدة

إن القيام بالمهام الوطنية الأساسية والمعنى بالثورة الوطنية الديمقراطية ليتطلب ـ بشكل ملح ـ اتحاد كافة القوى الوطنية . والاتحاد إنما يخدم مصالح كافة الطبقات الاجتماعية الأساسية ، وطبقات المجتمع التى تعانى من الاستغلال الامبريالى والتأخر الاقتصادى وجدير بالذكر أن الاتجاه المعادى للامبريالية الذى تمثله حركة التحرير الوطنى ، وكذلك الرغبة فى القضاء على التخلف الاقتصادى الكبير . كل هذا يوفر الشروط الايجابية اللازمة لتكوين جبهة وطنية متحدة فى المستعمرات السابقه وفى البلدان غير المستقلة. جبهة توحد بين كافة القوى الديمقراطية والوطنية . وإذا نظرنا إلى الأمور من زاوية موضوعية وجدنا أن المعركة التى تخوضها ثورة التحرير الوطنية إنما تهدف إلى وضع خاتمة للنظام العالمى الذى خلقته الامبريالية . والذى يجعل بعض الدول تستغل دولا أخرى . هذا هو أحد المظاهر الهامة لأفول الرأسمالية خلال فترة التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمى .

★

مجال توحيد القوة التقدمية

إن المهام الديمقراطية التى تضطلع بها الثورة الوطنية المعادية للإمبريالية تصلح أساساً لوحدة العناصر التقدمية فى البلدان المتحررة حديثاً . وتتلخص هذه المهام فى :

ا) تحقيق الاستقلال السياسى ، وانتزاع الجذور الإقتصادية للتحكم الامبريالى ؛ والحد من الاحتكارات الأجنبية وطردها من اقتصاد البلدان المتحررة حديثاً .

ب) خلق صناعة وطنية ؛ وتطوير هذه الصناعة .

ج) إدخال الاصلاحات الزراعية لخدمة الفلاحين ، وتصفية كافة رواسب الاقطاع والبقيه الباقية منه :

د) رفع مستويات معيشة الشعب وصبغ الحياة العامة بالصبغة الديمقراطية .

هـ) رسم سياسة خارجية مستقلة وتطوير التعاون الاقتصادى والثقافى مع كافة البلدان .

والمعركة من أجل تنفيذ البرنامج الديمقراطى لا تفترض ثورة جديدة وإنما تتم فى نفس الوقت الذى تتم فيه الثورة المناهضة للإمبريالية والاستعمار ، تلك الثورة التى تحقق الاستقلال للبلاد .

والمطالبة بتصفية الحكم الاستعمارى ، وحصول الدولة على استقلالها ،

كل هذا يصلح أساساً لتوحيد كافة العناصر الوطنية . وفى الوقت الحاضر نجد أن برنامج الاصلاحات الديمقراطية يخدم هذا الغرض . وفى المعركة من أجل تنفيذ هذا البرنامج تطرأ تغييرات على توزيع القوى الطبقية والسياسية والذين يعتبرون أن الثورة انتهت، ويخشون من تطورها ، هؤلاء ينحرفون عنها وفى نفس الوقت تبرز الى المقدمة قوى جديدة ، قوى تريد إنهاء الثورة . وتتمثل المهام الملحة التى تضطلع بها القوى التقدمية فى البلدان المتحررة حديثاً فى . منع القوى الرجعية من تحويل الجماهير بعيداً عن الطريق الثورى ودفعها مرة أخرى الى طريق الرأسمالية والبرجوازية المحلية – توحيد كافة القوى الديمقراطية الثورية فى المعركة ضدها ، وتعميق الحركة التحررية الوطنية . ولايمكن أن يتحقق هذا العمل إلا بتوحيد جهود كافة القوى الوطنية والديمقراطية فى المجتمع ، على أن تتنظم هذه القوى فى جبهه متحدة .

إن عملية تأليف جبهة وطنية ديمقراطية متحدة لمهمة معقدة . ومن الممكن أن تستمر لفترة طويلة ، أو قد تستغرق فترة وجيزة . وفى مقدورها أن تضطلع بمهام وطنية هامة ، أو تحل مشا كل فردية . ولا يمكن تنظيم جبهة متحدة تتمتع بالكفاءة والدوام من وحى إتفاقات مؤقتة تصل إليها الطبقات العليا . ذلك أن هذه الجبهة إنما تتشكل خلال جهود الجماهير من القاعدة ، خلال الاجراءات المشتركة الجبارة التى تقوم بها الطبقات والطوائف الاجتماعية المختلفة . إنها تتشكل من خلال الصراع اليومى من أجل المطالب الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية للشعب العامل .

ويستطيع اتحاد القوى الاجتماعية المختلفة فى جبهة متحدة أن يستمر طويلا ، ويصمد ، إذا تم وضع برنامج ملموس محدد . ويجب أن ينص هذا البرنامج على الأعباء الوطنية لفترة طويلة ، وأن يأخذ فى اعتباره الاهتمامات الأساسية للقوى التى تتشكل منها الجبهة المتحدة. ويتعين على هذا البرنامج أن يوضح لكل طبقة ، ولكل فئة اجتماعية . أساليب وحلول بمهام الديمقراطية خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وكذلك خلال تطورها وتحولها إلى ثورة اشتراكية .

تركيب الجبهة المتحدة

لا يتشابه بنيان الجبهة المتحدة فى كافة البلدان ، ولا يتشابه خلال مختلف مراحل الثورة.وهو يتوقف على عوامل مثل : طبيعة التناقضات بين الأمبريالية والإقطاع من ناحية ، والقوى الديمقراطية من ناحية أخرى ، وحدة التناقضات الطبقية ، والتكوين الاجتماعى للسكان . والنضج السياسى والتنظيم الذى تتمتع به الطبقة العاملة . وغيرها من العناصر الاجتماعية ... الخ .

وعادة ما تحدث تعديلات فى عضوية الجبهة المتحدة خلال كل مرحلة من مراحل النضال . فحين تحس بعض الطوائف الاجتماعية أو الأحزاب . أو المنظمات العامة . أو الأفراد . أن مطالبهم قد تحققت يجمدون . وتحل محلهم قوى جديدة . ومع ذلك تتألف خلال النضال نواة دائمة تحتضن كافة الديمقراطيين .

وإذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة الاجتماعية وجدنا أن فى إمكان الجبهة المتحدة أن تضم إلى عضويتها العمال . والفلاحين . وصغار البراجوزيين فى المدن . والمثقفين . والشريحة الثورية فى صفوف العسكريين . والعناصر الوطنية فى صفوف البرجوازيين . فاذا نظرنا إلى المسألة من الوجهة السياسية وجدنا أن الجبهة الوطنية الديمقراطية توحد بين الأحزاب الديمقراطية والمعادية للامبريالية . والنقابات العمالية . وحركات الفلاحين . ومختلف المنظمات الاجتماعية والثقافية التى تدافع عن مصالح جماهير العمال فى معركتهم من أجل الإصلاحات الفعلية .

قيادة الجبهة المتحدة

تبدو مسألة القيادة صعبة لحظة تأليف الجبهة المتحدة . ولقد جرت العادة على أن مختلف الطبقات الاجتماعية والمنظمات السياسية تريد أن تضطلع بهذا الدور . ومع ذلك تدل التجربة التاريخيه أن المبادرة إلى وضع شروط مبدئية تضمن ـ مقدما ـ تجانس طبقة أو أخرى فى الجبهة المتحدة إنما تكتب على مستقبلها الفشل . فعندما تتألف جبهة متحده يجب أن يكون دور المحرك فى يد الطبقة أو الطائفة الاجتماعية التى تتمتع بأعظم نفوذ فى أوساط العمال . ولايمكن أن تتم قيادة الحركة بمرسوم . كذلك لابد أن تكون الجماهير مؤمنة بهذه القيادة ، ومعترفه بها .

ومن الممكن تأليف جبهة . والبدء فى التحرك فى الطريق غير الرأسمالى فى ظل قيادة أيه طبقة من الطبقات الديمقراطية . سواء كانت طبقة العمال . أو الفلاحين . أو صغار البرجوازيين فى المدن . وفى بعض البلدان يتزعم المثقفون التقدميون . بما فيهم الضباط الثوار . الجبهة المتحدة . وخلال سير المعركة لابد وأن تحدث تغيرات فى تجانس القوى الطبقية . ولابد أن تصاحبها تغيرات فى قيادة الجبهة المتحدة . أما العناصر غير المستقرة ، والعناصر المتذبذبة ، فتفقد ثقة الجماهير ،

ويتم استبعادها ، بينما تتقدم إلى مركز القيادة القوى الأكثر استقراراً ونشاطاً .

والطبقة العاملة هى أخلص طبقة ثورية فى المجتمع الحديث ، وهى تخوض المعركة بدافع من الإيثار ، وبذلك يعترف بها - على نحو كبير - الفلاحون ، وصغار البرجوازيين فى المدن ، وغير ذلك من الطوائف الاجتماعية ، ويعتبرونها القوة التى تقود الثورة . وهى لا تضمن لنفسها دور القائد عن طريق مرسوم ، وإنما بفضل النضال اليومى من أجل تحقيق مطالب وأمانى الشعب . هذا هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن تستند إليه عملية تسليم قيادة الجبهة المتحدة للطبقة العاملة . وكلما كانت الطبقة العاملة أسرع فى الاضطلاع بدورها القيادى وكسب الفلاحين فى صفها ، وكلما علت الموجه الثورية ، يتم التحول من الثورة الوطنية الديمقراطية إلى الثورة الاشتراكية على نحو أسرع .

دور الفلاحين

تعد الطبقة العاملة طليعة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، كما أن تحالفها مع الفلاحين هو نواة هذه الجبهة والفلاحون هم أقوى كتلة حليفة للطبقة العاملة فى معركتها ضد الإمبريالية ، ومعركتها من أجل تنفيذ المهام الديمقراطية . ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تفوز بمركز القيادة إلا إذا خاضت معركة تنكر فيها ذاتها وتسعى إلى مطالب الفلاحين وتستكمل الثورة الزراعية . وبهذه الطريقة وحدها تستطيع الطبقة العاملة أن تجتذب الفلاحين وتجعلهم يسهمون ـ بدور فعال ـ فى العملية الثورية . وتحالف الطبقة العاملة والفلاحين يدعم الأساس الذى تقوم عليه الثورة الديمقراطية . كذلك تتوقف درجة مساهمة الطبقات والطوائف الاجتماعية الأخرى فى الثورة الوطنية الديمقراطية ، تتوقف آخر الأمر على صمود هذا التحالف وهذه الطبقات والمراتب الإجتماعية ، نفسها ، يهمها أن تحظى بتأييد الطبقة العاملة .

والفلاحون ، من الناحية العددية ، أكبر طبقة فى البلدان التى تحررت حديثاً ، وهم أضخم كتلة فى الثورة الديمقراطية . ومن أجل هذا تتوقف مصائر الحركات الوطنية الديمقراطية على الفلاحين إلى حد كبير . بيد أن مصير الثورة يتوقف ـ بدرجة أكبر على أى

الطبقات ستقوم الحركة الوطنية التحررية .

وتدل التجربة التاريخية لتطور الحركات الوطنية التحررية على أن السادة الإقطاعيين كثيراً ما يتزعمون المعركة المناهضة للامبرياليين حين لا توجد فى البلاد طبقة عمالية ، أو لا تكاد توجد ، وحين لاتزال هناك روابط إقطاعية طبقية . هذا هو ماحدث خلال ثورة الريف فى مراكش (١٩٢١ — ١٩٢٦) وما حدث فى افغانستان (١٩٢٨ ١٩٢٩) ، وسنيكيانج ، والتبت ، وعدد من المناطق الأخرى . ومنيت كل هذه الثورات بالفشل . ذلك أن السادة الإقطاعيين لا يريدون أن تتطور معركة الفلاحين المناهضة للاقطاع . وما أن تبدأ الحركة فى التطور إلى ثورة زراعية حتى يقدم السادة الاقطاعيون على خيانة الفلاحين والتخلى عنهم .

ومع ذلك ، هناك أمثلة تاريخية أخرى انتصرت فيها ثورات الفلاحين (كما حدث فى منغوليا وفى الجمهوريات السوفييتيه فى الشرق) حدث هذا لأن الطبقه العاملة لعبت الدور القيادى فى هذه الثورات .

ونتيجة لتكوين نظام اشتراكى عالمى تضاعفت ـ إلى حد هائل احتمالات انتصار ثورات الفلاحين فى كل بلد على حده . وفى ظل الظروف الحديثة تمتزج الثورات الوطنية بالثورات الاشتراكية . واليوم . ينتظر الفلاحين انتصار غير مشروط على الامبريالية . وانتقال إلى طريق التطور غير الرأسمالى .. هذا إذا قاد الحركة ديمقراطيين ثوريين .

وفى كل الظروف الحالية ، وبينما انتصرت ثورات التحرير الوطنية فى عديد من البلدان المتخلفة اقتصادياً والتى لا تملك طبقة عاملة بالفعل نجد أن تحقيق مزيد من التطور للثورة يتوقف على الطبقة الاجتماعية التى ستقوم بالدور القيادى فى هذه البلدان : أهم الامبرياليون والموالون للاقطاع أم الديمقراطيون الثوريون ؟ كما يتوقف على الذين تعتمد عليهم القوى : هل تعتمد على الدول الاستعمارية أم على نظام الاشتراكية العالمى ؟ إن التأييد النابع من الاشتراكية العالمية يجعل فى الامكان التعجيل بالتطور الاجتماعى - الاقتصادى على الطريق الرأسمالى وهذا يؤدى لا محالة إلى زيادة وتدعيم للطبقة العاملة الوطنية ، وإلى تطور الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية فى ظل القيادة الباشرة للطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين تحالفاً وثيقا .

البرجوازية الصغيرة والمثقفون فى المدن

تتمتع البرجوازية الصغيرة فى المدن بامكانيات ثورية هائـلة ـ فى الثورة الوطنية التحررية . وهى تحتل مركزا وسطاً بين الطبقة العاملة والبرجوازية ، وهى من أجـل هذا أنشط قوة خلال المراحل الأولى للثورة . ويحاول ممثلوهـا رسم خطوط سياستهم بأنفسهم ، ويؤلفون أحزابهم الخـاصة بهم ، وتجمعاتهم الوطنية . والبرجوازية الصغيرة فى المدن متباينة فى شخصيتها . فبعض طوائفها تميل إلى النزعة الفوضوية ، وتخضع لـكافة حالات التردد والتذبذب وتنحاز ـ لا محالة ـ إلى صف البرجوازية ، وبذلك تصبح قوة مضادة للثورة وهناك طوائف أخرى تزداد إقتراباً من الطبقة العاملة ، وتنضم إليها أثناء الثورة ، وفى ظل قيادة الطبقة العاملة تصبح هذه الطوائف قوة ثورية حقة .

إن تجربة التطور المستقل فى الدول الفتية يدل على أن بعض الزعماء من صغار البرجوازيين ينحرفون حينما يتسلمون عنان الأمور ، ويصبحون قوة رجعية (كما حدث لزعامة حزب البعث فى العراق) . وفى بعض الحالات يستسلمون ـ بسهولة ـ للفساد ، ويستغلون مراكزهم ، ويثرون ويصبحون بمعزل عن الجماهير ، ويتحولون إلى بيروقراطيين ويستخفون باحتياجات الشعب العامل .

إن الاستعانة بالبرجوازية الصغيرة فى المدن ، فى الجبهة المتحدة ، يضاعف من القوى الثورية . وإذ تدعم الطبقة العاملة تحالفها مع الفلاحين

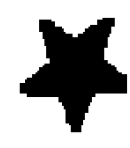
فانها تطور الحركة الزراعية ، وفى نفس الوقت تؤيد مطالب البرجوازية الصغيرة فى المدن . كذلك تنافح عن سلامة ثمارها ، وهى التى حصلت عليها عن طريق جهدها ، كما أنها تسهم فى المعركة ضد الربا .. الخ .

وفى كثير من البلدان نجد أن البرجوازية الصغيرة ، والمثقفين، والطلاب والثوار من الضباط ، يعملون بجد واجتهاد فى الثورة الوطنية الديمقراطية وهم يعبرون ، بعض الأحيان ، عن مصالح الفلاحين ، بالرغم من أنهم - أنفسهم - قد ينحدرون من أسر كبار ملاك الأراضى . والتطور السريع للثورة قد يجتذبهم إلى حركة العمال ، تلك الحركة التى يضيفون إليها أيديولوجية البرجوازية الصغيرة . وخلال المعركة نجد أن ممثلى المثقفين الأبعد نظراً يفهمون المهام التى تضطلع بها معركة الطبقة العاملة ، وبذلك يصبحون منافحين ، إيجابيين ، عن مصالحها . إن المثقفين الذين يعتبرون قوة وسيطة ، يسيرون وراء الطبقة ، التى تفتح أمامهم - فى فترة معينة - أكبر الاحتمالات . وفى نفس الوقت نجد أن الجزء الديمقراطي منها يقف عادة فى الصفوف الأولى من الحركة . ذلك أن إدراكها أعمق من إدراك الغالبية العظمى من الشعب . وهذه الغالبية - فى معظمها - أمية .

إن تجنيد هذه الطوائف الاجتماعية فى صفوف الثورة يوسع من قاعدة الجبهة المتحدة ويدعم القوى التقدمية فى معركتها من أجل تحقيق الإصلاحات الديمقراطية . وفى البلدان التى لا نجد فيها غير طبقة عاملة صغيرة لا تعى بعد دورها التاريخى . يقوم ممثلى المثقفين الثوريين

والديمقراطيين بقيادة الحركة . ويقومون بالاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية .

وهناك . في عديد من المستعمرات السابقة وأشباه المستعمرات فئات ضخمة من فقراء المدن المعدمين . وعناصر لاتنتمي إلى طبقة . وأوضاعها تدفعها إلى الثورة دفعاً . غير أن هذه الفئات تفتقر إلى الاستقرار بشكل هائل . وهي — في جوهرها — عرضه للتردد والتذبذب . ومن السهل أن تضللها ديماجوجية شبه ثورية . وهي تميل إلى إدخال أيديولوجية إرهابية فوضوية في صفوف الثورة . ومن الممكن . بسهولة . أن ترسي القوى الرجعية جزءاً من هذه البروليتاريا . وقد ينحاز جزء إلى جانب الثورة . والجزء الأول من البروليتاريا لايستطيع أن يلعب دوراً مستقلا في الثورة . بيد أن الثورة المضادة . أو القوى التقدمية . تستطيع أن تعتمد عليه . وفي لحظة معينة قد يصبح بمثابة رصيد كامن يمكن أن يجعل موازين الثورة تميل إلى هذه الناحية . أو تلك .



الثورة ورجال الدين

عند تحليل توزيع الطبقات والقوى السياسية فى البلدان المتحررة حديثاً يتضح أنه من الخطأ التهوين من شأن العوامل الأخلاقية والعاطفية وتأثير الدين بصفة خاصة . وفى عدد من البلدان التى يتمتع فيها رجال الدين بنفوذ كبير نجد أن حركة التحرير الوطنى تعبر عن أيديولوجيتها فى البداية عن طريق شعارات دينية ـ سياسية تؤيدها جموع من العمال فى بعض الأحيان . وإذ تزداد الثورة عمقاً وينمو نشاط الجماهير ووعيها السياسى نجد أن المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة تزيح الشعارات الدينية جانباً . وفى مثل هذه البلدان نجد أن أبسط مظهر من مظاهر عدم التسامح الدينى سرعان ما يدفع جمهرة العمال إلى معسكر الرجعية ويستغل رجال الدين الرجعيون هذا من أجل أغراضهم المضادة للثورة . وفى نفس الوقت يؤيد ممثلو رجال الدين، من ذوى النزعة الارستقراطية . يؤيدون الثورة . ونستطيع أن نفسر تأثير الكنيسة على الجماهير بقولنا إن قادة الدول الفتية يولون إهتماما كبيراً بالدين . بشكل أو آخر .

وتدل الحقائق على أن الدين . فى بعض البلدان وفى بعض مراحل معركة التحرر . يقوم بعزل الناس عن الاستعماريين وبذلك يسهم ـ بشكل إيجابى ـ فى تطور الحركة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك حركة البوذيين فى فيتنام الجنوبية : وهناك أمثلة فى معركة التحرر الوطنى الحديثة كان فيها رجال الدين على رأس الحركة .

إن تجنيد ممثلى رجال الدين من ذوى التفكير المتحرر فى الجبهة المتحدة يسهم فى تدعيم هذه الجبهة ويقوى وضع القوى التقدمية التى تجاهد من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى والاقتصادى .

الجبهة المتحدة والبرجوازية الوطنية

من الملاحظ . فى أقطار آسيا . وإفريقية . وأمريكا اللاتينية . ان الحركة الثورية تتطور بشكل غير منتظم . والقضايا التى تتعلق بتأليف جبهة وطنية متحدة . وتحديد أغراضها وطابعها . والمشتركين فيها وزعمائها - كل هذه القضايا تظهر فى أشكال مختلفة . وفى كافة الأقطار نجد أن الحاجة المشتركة تتمثل فى توحيد الطبقة العاملة مع طبقات المجتمع غير البروليتارية . ومضاعفة الجهد السياسى فى أوساط الفلاحين . وصغار البرجوازيين . والمثقفين . بهدف إجتذابهم إلى النضال الإيجابى من أجل تحقيق المهام الوطنية .

وتأليف جبهة ديمقراطية متحدة لا يعنى أن المعركة إنتهت . فممثلو كل طبقة . على حدة . يحاولون الذود عن مصالحهم . ويجاهدون من أجل قيادة الحركة . والطبقة العاملة تنضم إلى الطبقات الأخرى والفئات الاجتماعية الأخرى فى جبهة متحدة . لكنها لا تغرق نفسها فيها وإنما تستمر فى الدفاع عن مصالحها هى . الأساسية . وذلك كى تصل إلى هدفها النهائى . ألا وهو : وضع خاتمة للثورة الديمقراطية . وذلك بتحويلها إلى ثورة إشتراكية .

إن وجود موقف سليم تجاه مسألة الجبهة الوطنية المتحدة له أكبر الدلالة . وذلك فى كافة مراحل ثورة التحرر الوطنى . وسيكون

الفشل مآل الثورة إذا أقللنا من شأن . أو تجاهلنا . دور حلفاء البروليتاريا . وبخاصة البرجوازية الصغيرة . والطوائف الاجتماعية الوسيطه . والمثقفين الديمقراطيين .

والنزعة الطائفية . . والأخطاء الراجعة إلى تعنت عقائدى . كل هذا يحول دون توثيق الصلات بين الطبقه العاملة والحلفاء الضروريين الذين يمكن أن ينضموا إليها . إن سياسه الطبقة العاملة وسياسه جزبها تجاه البرجوازية الوطنية لا تحدد دوماً تحديداً سايما . كذلك ليس هناك . بصفهدائمة . اتجاهات متباينة نحو الأحزاب الوطنية والاشتراكية فى البلدان المتحررة حديثاً . والملاحظ أن قضيه قيادة الطبقه العاملة للجبهة الوطنيه المتحدة كثيراً ما تعرض من زاوية واحدة . دون أن يؤخذ فى الاعتبار الصلة الوثيقة بين مختلف العناصر الطبقية .

ولقد دلت الحياة على أن من الخطأ تقييم البرجوازية الوطنية ككل — على أنها قوة رجعيه متحدة . إن مثل هذه النظرة تستبعد إمكان الإستعانة بجزء من البرجوازية الوطنية فى تأليف جبهة متحدة . كما أنها تنكر الإمكانيات الثورية الكامنه فيها .

إن مصالح الطبقة العاملة ومصالح الشعب كله لا تستدعى الانفصال عن البرجوازية الوطنية المعادية للإمبريالية . وإنما تتطلب جهداً مشتركا فى للعركه مع الامبريالية والعناصر الرجعية المحلية التى تحاول أن تجتذبها إلى صنعها . إن الامبريالية لا تستطيع أن تمادى فى علاقتها مع البرجوازية الوطنية . مهما تنازلت هذه البرجوازية عن مطالب . إن البرجوازية

الوطنية تريد أن تحكم بلادها في ظل من الاستقلال . وتريد أن تكون عضواً في أسرة الرأسمالية العالمية يتمتع بكافة حقوقه . وعلى قدم المساواة مع الآخرين . غير أن الامبريالية تناهض هذا الاتجاه . ومن هنا يظهر التناقض بين الامبريالية والبرجوازية الوطنية واحتمال انضمام البرجوازيه الوطنية إلى الجبهه المعادية للإمبريالية .

والبرجوازية . كطبقة . تتسم بالتباين ، فالبرجوازية الكبيرة تشكل ـ عادة ـ الجناح الايمن الذى يحتمل . في أكثر الاحوال . أن يتفق مع الامبريالية والسادة الاقطاعيين ويحبذ التطور الرأسمالى بشكل سافر . والبرجوازية التجارية في البلدان الاقل تطوراً . والتى تتأثر بالتعاون مع الاحتكارات الغربية التى تغذيها . أشبه ـ سياسياً ـ بالبرجوازية الموجودة في البلدان الحديثة الاستقلال والاكثر تطوراً . أما البرجوازية الوطنية الوسطى فتحس ـ بشدة ـ بضغط رأس المال الاجنبى ، وتلعب دوراً إيجابياً في المعركة المعادية للإمبريالية وتؤيد الاصلاحات الزراعية .

واشتراك البرجوازية الوطنية في المعركة من أجل الاصلاحات الديمقراطية لا يحقق الاستقرار لمنهجها السياسى . فالمصالح الطبقية الضيقة للبرجوازية تضطرها إلى التعاون مع الامبريالية . غير أن محاولة تخليصها من سيطرة الاحتكارات الاجنبية وأوامرها . والظفر « مكان تحت الشمس » في العالم الرأسمالى يدفعها إلى النضال من أجل الظفر بالاستقلال الاقتصادى . ومحاربة الامبريالية . إن سيطرة مصالح هذه

الطائفة أو تلك فى مختلف مراحل تطور الثورة الوطنية . والتغير الذى يطرأ على العلاقة بين العناصر الطبقية كل هذا يتسبب فى افتقار البرجوازية الوطنية إلى الاستقرار .

والمهام الوطنية المعادية للإمبريالية تتحقق خلال المعركة من أجل التحرر الوطنى ، تحت راية القومية وبعد أن يتحقق للدولة استقلالها تصبح المشاكل الإجتماعية أهم ما فى الأمر . فالعمال يريدون رفع مستوى معيشتهم ، والفلاحون يجاهدون من أجل إمتلاك الأرض والاستمتاع بثمار كدهم . والمضطهدون يرغبون فى حقوقهم السياسية .

وعندما تصبح السلطة فى يد البرجوازية . فانها تستمر فى استخدام الشعارات الوطنية كى تدعم مركزها وتضاعف من استغلال الطبقة العاملة وغيرها من العاملين . إنها تريد أن تعرقل ـ وتوقف آخر الأمر ـ أى تطور جديد فى ثورة التحرر الوطنى . ويؤيدها فى ذلك ملاك الأرض الأثرياء . الذين يريدون الاحتفاظ بأرضهم .

وتسعى القوى التقدمية جاهدة . كى توجه تطور البلاد فى طريق التقدم الاجتماعى . وكى تدعم استقلالها الوطنى وتحميه من مؤامرات الإمبريالية . ومع ذلك . تصادف معارضة خطيرة من القوى الرجعية المحلية . التى تحظى بتأييد الإمبريالية .

إن هذا الازدواج فى موقف البرجوازية يجعلها حليفا لا يعتمد عليه فى المعركة من أجل الاستقلال الاقتصادى . ومع ذلك فمن الخطأ أن تستبعد البرجوازية الوطنية من العناصر التى تشكل الجبهة المتحدة .

والذين يحبذون الانفصال العاجل عنها إنما يسلمون عنقهم للإمبرياليين. ذلك أن حدوث إنشقاق في الجبهة المتحدة معناه تغير فى توزيع القوى لصالح الإمبريالية والقوى الرجعية في الداخل . وفى نفس الوقت فان اشتراك البرجوازيه فى الجبهه الوطنيه لا يعنى أن الحركه الثورية أصبحت فى أيدى البرجوازيه تماما .

وعندما تضطلع البرجوازية بالأعباء الديمقراطية العامة فانها كثيراً ماتحاول جعل المبادرة فى يديها وتحاول تزعم الحركه . وإضعاف الروح الثورية على نحو أو آخر . والقضاء على تحالف الطبقة العاملة والفلاحين كى تحمى بذلك مصالحها الأنانية الخاصة . من أجل هذا يجب ألا يعنى شعار الوحدة الوطنية وجود وحدة تلتف حول البرجوازية وإنما وحدة يمكن أن تساهم فيها البرجوازيه .

والثورة التى تمر بها الآن معظم البلدان المتحررة حديثا إنما هى ثورة وطنية ، ديمقراطية . ومصالح الشعب برمته تتعارض . تماما . مع مصالح الإمبريالية والعناصر الرجعية المحلية . إن لها جذورها العميقة فى النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى الحديث ، كما تعكس احتياجات ومطالب العناصر الاجتماعية الأساسية للبلد ككل .

وعندما تظهر ، فى الدول القومية المستقلة ، إختلافات وتناقضات هائلة فى مصالح مختلف الطبقات والفئات ، يستحيل أن يتحقق التقدم دون الإطاحة بالطغيان الإمبريالى ، واستئصال شأفة البقية الباقية من الإقطاع ، وتصفية التخلف الاقتصادى ، والاشتراك الواضح المباشر لكافة العناصر الاجتماعية التقدمية من أجل تنظيم الدولة وتسيير دفتها إن التطور الديمقراطى العام للبلاد يتمشى والمصالح الأساسية للامة ككل

(٦) الدولة الوطنية الديمقراطية

هى القالب السياسى للتطور غير الرأسمالى

من الضرورى ـ كى تتحقق المهام التى تواجه البلدان المتحررة حديثا ـ خلق دولة ذات طابع وطنى ديمقراطى ، دولة تكون سلاحا للمعركة الثورية من أجل التصفية ، المبكرة ، للتأخر الاجتماعى والاقتصادى ، ومحاربة الإمبريالية ، ونشر السلام فى أرجاء العالم . ومثل هذه الدولة يجب ألا تعكس مصالح طبقة واحدة معينة . وإنما أكبر عدد من طوائف الشعب فى الأمم المتحررة حديثا . كذلك يتعين على هذه الدولة أن تنفذ . وتستكمل . عملية مناهضة الإمبريالية . وتحقيق الديمقراطية ـ وهو ما تضطلع به حركة التحرير الوطنى ـ وأن تضمن التطور اللارأسمالى للبلاد .

مهام الدولة الوطنية الديمقراطية

تتمثل مهام مثل هذه الدولة فى أكتشاف الوسائل والأشكال التى تعود الشعب الذى تخلص من نير الاستعمار ، تقوده إلى نظام اجتماعى جديد أكثر تقدماً ، وبأقصر طريق ممكن .

ولا جدال فى أنه نظرا للتنوع الهائل فى الظروف الملموسة فى البلدان التى هبت شعوبها للاضطلاع بالعبء التاريخى المستقل . فلا بد فى ظهور أشكال متنوعة من الدول . ومع ذلك . وبالرغم من تنوع الملامح المحددة للحياة الاقتصادية ، والسياسية . إلا أن الدول التى يخلقونها تتحدد فى أكثر العوامل أهمية : إنها تمثل شكلا جديداً من أشكال وحدة كافة العناصر السليمة فى الامة . على أساس من جبهة وطنية متحدة فى دولة ديمقراطية وطنية .

وفى ظل الوضع التاريخى الحديث نلمس ظروفا دولية ومحلية مواتية فى كثير من البلدان ، مما يفتح الباب أمام ظهور دولة قومية ديمقراطية مستقلة . أى دولة تنافح ـ بشكل مستمر ـ عن استقلالها السياسى أو الاقتصادى. وتحارب الإمبريالية وكتلها العسكرية ،وتحارب أشكال الاستعمار الجديد . وتسلل رأس المال الإمبريالى . مثل هذه الدولة ترفض أساليب الحكم الدكتاتورى والاستبدادى . وهى تضمن للشعب حقوقاً وحريات ديمقراطية واسعة النطاق (حرية الكلام .

والصحافة . والاجتماع والمظاهرات ، وحرية تشكيل أحزابهم السياسة .
الخاصة ومنظماتهم العامة) .وهى تتيح للناس فرصة المساهمة فى تشكيل
سياسة الدولة .

وعلى الدولة الوطنية الديمقراطية ألا تكتفى بأن تؤكد للشعب
عدم وجود خط فاصل لا يمكن عبوره . وإنما عليها أن تؤكد أيضاً
وجود رباط مباشر بين المطالب الديمقراطية العامة وإصلاحات المجتمع
على أساس من مبادىء المساواة الاجتماعية . وكلما اضطلعت الدولة
الوطنية الديمقراطية ـ على نحو مستمر ـ بمهمة مناهضة الإمبريالية .
والقيام بالثورة الوطنية الديمقراطية . فانها ـ بذلك ـ تقود البلد إلى
الإشتراكية . من خلال طريق غير رأسمالى .

ونظراً لمنشأ الدولة الوطنية الديمقراطية وطابعها الأساسى . نجد أنها
جهاز يعبر عن الجبهة الوطنية المتحدة . وبالنسبة لأهدافها . نجد أنها
وسيلة للقيام بالمهام الديمقراطية . وخلق الظروف التى تساعد على
على تحول البلاد — بالتدريج — إلى طريق التطور الاشتراكى .

وجدير بالذكر ان ظهور الدول الوطنية الديمقراطية هو النتيجة
المنطقية التحررية المنطقية لتطور الحركة التى لا يمكن ان تقتصر ـ فى
الحقبة الحالية ـ على مجرد الاضطلاع بمهمة التحرر الوطنى . والثورة
البرجوازية الديمقراطية . إن تقرير المصير الوطنى لا يستطيع أن يضمن
بعد حل للمشكلة الزراعيه حلا جنريا ديمقراطيا . ولا أن يضمن
القضاء على التأخر الاقتصادى والاجتماعى العنيف . ومع ذلك تظهر
الثورات الوطنية التحررية . حاليا . لتحقيق هذه الأهداف .

لا لمجرد تصفية الطغيان السياسى الأجنبى .

وتستطيع الثورات الوطنية التحررية أن تنجح فى المهام التى تواجهها إذا أصبح زمام السلطة فى يد القوى الدائمة المناهضة للامبريالية والتى تمثل الجماهير . من أجل هذا . فان ظهور دولة وطنية ديمقراطية يفترض إعادة تشكيل العناصر الطبقية سياسياً . إن الطبقة العاملة والفلاحين . والمثقفين الديمقراطيين . يصبحون على رأس الجبهة المتحدة للقوى الوطنية التى تحتضن ذلك الجزء من البرجوازية الوطنية الذى يناهض الإمبريالية .

وعندما تشرع الجماهير فى القيام بدور إيجابى لتقرير مصير البلاد نجد أن ظهور مرحلة ديمقراطية جديدة فى الثورة الوطنية التحررية معناه أن الثورة الوطنية فى طريقها إلى أن تكون ثورة اجتماعية . إن التزاوج الوثيق بين مهام الثورات الوطنية والديمقراطية والاجتماعية لمن أهم ما يميز التطور الذى تمر به الجهود الثورية السلمية الحديثة . وفى حقبتنا هذه تستطيع الثورة الوطنية التحررية ان تحقق أهدافها النهائية دون إصلاحات اجتماعية جذرية .

والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تصبح أداة لتنفيذ هذه الإصلاحات . بيد أن من الممكن . مع ذلك . أن يؤدى نشاط الجماهير الثورى . إلى ظهور أشكال أخرى للدولة . أشكال تضطلع بأعباء الفترة الانتقالية . ثمة نقطة لا جدال عليها وهى أن الإعداد لبناء الاشتراكية هو وجده الهدف الرئيسى من ظهور الدولة الوطنية الديمقراطية وأى شكل آخر من أشكال الدول ان الاشتراكية هى الحلقات المنطقية المكملة لعملية تطور الثورة الوطنية التحررية . بأكملها .

الطابع الانتقالى للدولة

لذا ، فالدولة الوطنية الديمقراطية هى دولة إنتقالية . ومطلوب منها أن تعد للإنتقال من علاقات ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، دون أن تمر بمرحلة التطور الرأسمالى . والسمات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدولة أكثر تعقيداً منها فى أية دولة أخرى . كما أن مهامها التاريخية أكثر تعقيداً أيضاً .

ويتحدد بنيان الدولة الوطنية الديمقراطية بأساسها الطبقى . إنها ليست دولة برجوازية ـ ديمقراطية خالصة . إنها دولة أكثر ثورية ، وأساسها هو الدكتاتورية الديمقراطية للكتلة الثورية للبروليتاريا ، والفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة فى المدن . والدولة الوطنية الديمقراطية لا تستطيع أن تؤدى رسالتها دون أن تذهب إلى ما وراء حدود الديمقراطية البرجوازية . إنها دولة ثورية ، مناهضة للإمبريالية ، والإقطاع ، قوامها الشعب العامل ، ومطلوب منها أن تحقق الإنتقال إلى التقدم غير الرأسمالى ، وتعد لتطور الثورة إلى ثورة اشتراكية عن طريق عدد من المراحل .

ويتمثل قانون وجودها فى تعميق تطور الثورة ، والسير فى الطريق اللارأسمالى ، إلى الاشتراكية . وستظهر مهام جديدة أثناء هذا التطور

ولا بد من القيام بها . ومن أجل هذا سيتغير توزيع العناصر الطبقية عند كل تغير . والفئات الاجتماعية التى تستنفد إمكانياتها الثورية ستكف عن المضى فى النضال الثورى الإيجابى ، بل قد يتحول شطر منها إلى معسكر الثورة المضادة ، بينما تنضم قوى جديدة إلى الحركة .

وخلال الثورة لا مفر من حدوث تغيرات هائلة على طريقة تشكيل العناصر الاجتماعية . وستكون هناك ، أيضاً ، تغيرات فى قيادة الحركة . وسيتوقف هذا على الظروف الملموسة فى كل بلد . ومع ذلك ، وكما تدل التجربة الثورية للشعوب ، فان لكل مرحلة من مراحل الثورة تجمعاتها المعينة الخاصة بالعناصر الطبقية .

مراحل الثورة والتشكيلات الجديدة للعناصر الطبقية

خلال المرحلة الأولى من مراحل الثورة تصبح البرجوازية الوطنية، والمثقفون البرجوازيون، الذين ينشدون تأييد البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة .. يصبح هؤلاء من أهم القوى الدافعة . فاذا حانت المرحلة الثانية تغيرت طبيعة الحركة ـ وتحركت قاعدتها الاجتماعية إلى تشكيل طبقي آخر . وتبدو الطبقة العاملة أهم عامل سياسي . ثم تظهر في المعركة أشكال ثورية أكثر تطرفاً . وتتحول الإضرابات الاقتصادية إلى معركة سياسية تحارب الامبريالية . وخلال تلك المعركة تشكل الطبقة العاملة كتلة مع الفلاحين . فقد بدأ الفلاحون يظهرون وينشطون دفاعا عن مصالحهم . كذلك تتكتل الطبقة العاملة مع البرجوازية الصغيرة في المدن ومع قسم من البرجوازية الوسطى . بل والبرجوازية الكبيرة . هذا الجمع بين العناصر الطبقية يعبر عن نفسه سياسياً في طريقه تشكيل الجماعات الحاكمة . أو الجماعات التي توجه الحركة . وتقترب الثورة من أعقاب المرحلة الثالثة . ويحدث تشكيل جديد للطبقات . في هذه المرحلة تظهر كتلة أكثر ثورية . وتصبح القوة الأساسية للحركة . والكتلة هي كتلة البروليتاريا . والفلاحين . والبرجوازية الصغيرة في المدن ــ مع استبعاد الشطر الأكبر من البرجوازية الوسطى والبرجوازية الكبيرة . غير أن هذا لا يعني أن البرجوازية بأكملها ـ كطبقة ـ مستبعدة من حلبة النضال الوطني

التحررى . يضاف إلى هذا أن البرجوازية الصغيرة . والوسطى . بل وفئات معينة من البرجوازية الكبيرة . قد تستمر ـ لفترة من الزمن ـ مع الثورة . غير أن الطبقة العاملة هي التي تصبح . في هذه المرحلة الثالثة . العنصر القيادى فى الحركة .

وطبيعى أن كل هذه التشكيلات الجديدة إنما تحدث خلال الصراع الطبقى داخل كتلة القوى الثورية . وخلال إنتقال الثورة إلى مرحلة جديدة يدرك البرجوازيون أن المعركة المعادية للإمبريالية . والتى تتزعمها البروليتاريا . تفلت من يدها وتبدأ فى الاعتداء على مصالحها . من أجل هذا تحاول البرجوازية أن تستعيد الدور القيادى من جديد كى توقف الثورة . عند نقطة التحول هذه . بالذات . تستطيع البرجوازية أن تقدم على أكثر الاجراءات بأساً . بما فى ذلك قتل زعماء الجناح الثورى . مستعينة فى ذلك بكافه ـ أنواع الهجوم . والنشاط التخريبى . وغير ذلك من الأساليب المعروفة جداً فى بلدان كثيرة . وفى نفس الوقت تحاول البرجوازية . فى استماتة . التأثير على الحركة الثورية . مستعينه فى ذلك بأيديولوجية القومية البرجوازية والمعاداة للشيوعية . كى تناهض بها أيديولوجية الصراع الطبقى .

هذا التطور للنضال الثورى ، وهـذا التشكيل الجديد للعناصر الاجتماعية قد يميز أيضاً بعض الدول التى تحررت فى الآونة الأخيرة . غير أن الحركة قد تكتسب أيضاً أشكالا أخرى ، وبخاصة فى البلدان التى تفتقر إلى طبقة عاملة متطورة ، أو لاتوجد فيها ـ بالفعل ـ طبقة

عاملة ، إلى جانب وجود برجوازية وطنية ضعيفة . إن تطور الثورة ، فى هذه البلدان ، قد يصحبه حرمان العناصر التى أصبحت برجوازية ، والعناصر الفاسدة ، حرمانها من القيادة . هذا ، على أن تحل محلها عناصر قوية للغاية ومخلصة لرسالة الثورة . وفى نفس الوقت لاترضى العناصر المتذبذبة بالاتجاه الثورى ، المتزايد ، فى الحركة . ومن أجل هذا قد تنسحب من القيادة . فى هذه الحالة قد تشكل التعديلات القيادة التى تدعم القوى الثورية ، قد تشكل بداية مرحلة جديدة .

ومن الممكن تماما أن يؤدى التوتر الثورى إلى تشكيل سياسى جديد للعناصر قبل أن تحدث التغيرات الإجتماعية والاقتصادية فى مرحلة معينة . ولن يعرقل هذا عملية تطور الثورة . بل إنه ـ على العكس الن ذلك ـ قد يعجل بها ، إذ يدفعها إلى مرحلة جديدة يتحقق فيها كل مالم يتحقق بعد .

هذه التحولات من مرحلة إلى مرحلة خلال سير البلاد فى الطريق غير الرأسمالى يصاحبها لامحالة مضاعفة دور الطبقة العاملة ، وزيادة نفوذها . وكلما سارعت قيادة النضال الثورى إلى الانتقال إلى يد الطبقة العاملة تطورت الحركة على نحو أسرع وازدادت الاصلاحات الثورية عمقا .

الأساس الاقتصادى للدولة الوطنية الديمقراطية

إن تعميق ثورة التحرر الوطنى خلال مرحلة التطور اللارأسمالى للبلاد يصحبه ـ لامحالة ـ ظهور القاعدة الاقتصادية للنظام الاجتماعى الجديد . وتدعيم هذه القاعدة إن العلاقات الاقتصادية الانتقالية تتمشى والطبيعة الانتقالية للدولة . ولكى يتحقق التعاون بين مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى الدول الوطنيةالديمقراطية . لابد من وجود بنيان إجتماعى ـ إقتصادى متنوع . وعلاوة على ذلك فان الطابع غير الرأسمالى للتطور (كما أوضحنا آنفا) لايتحدد بناء على الحقيقة القائلة بأن العلاقات الصناعية الاشتراكية تظهر فوراً ويصبح الطريق موصداً أمام تطور الرأسمالية (وتتطلب هذا فترة طويلة نسبيا تتطور فيها الاشتراكيةفى ظل حكم العمال والفلاحين) وإنما تتحدد بناءعلى الحقيقة التالية : هناك ظروف مواتية تظهر تدريجيا وتخدم هذه الأشكال من الاقتصاد الوطنى . هذا الاقتصاد الذى قد يصبح إشتراكياً . أو يسهم فى الحد من نحو الرأسمالية . إن جوهر التطور غير الرأسمالى يتمثل فى أنه خلال هذا التطور تظهر الشروط التى تكفل وجود هذا الاقتصاد الاشتراكى فى المستقبل .

والنظام الاقتصادى القائم على تزايد قطاع الدولة والقطاع التعاونى بانتظام ـ أى القائم على قطاع عام للإقتصاد ـ يتمشى . أكثر من غيره مع البنيان السياسى والاجتماعى للدولة الوطنية الديمقراطية .

وتحالف مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية . فى المعركة .

هو أساس العلاقات السياسية والاجتماعية فى الدولة الوطنية الديمقراطية والعلاقات الاقتصادية بهذه الدولة تقوم على التعاون والمناقشة بين مختلف الأشكال الاقتصادية . ويتمثل تقدم الثورة الوطنية الديمقراطية فى الميثه والنفوذ المتزايد لأكثر العناصر ثورية وإخلاصاً . الطبقة العاملة والفلاحون . وغيرهم من الكادحين . وفى الحقل الاقتصادى يأخذ هذا التقدم شكل الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى الحد من العلاقات الرأسمالية وتدعيم الاشكال العامة للإقتصاد .

قطاع الدولة والتعاونيات

إن قطاع الدولة يتناسب — أكثر من غيره — مع الدولة الوطنية الديمقراطية . إنه لا يلبي مطالب طبقة واحدة معينة ، وإنما يلبي مطالب كل العناصر الوطنية التى تنتمى الى الجبهة المتحدة وقطاع الدولة هو ذلك الشكل من أشكال الروابط العامة الذى يتطور خلال الصراع بين مختلف الاتجاهات داخل الجبهة المتحدة . وهو يخدم مصالح البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة .

والبرجوازية الوطنية ترضى بقطاع الدولة طالما أنه يحد من تحكم احتكارات الامبريالية.انه يحمى الاقتصاد الوطنى (خاصة فى حالة — وجود إحتكارات التجارة الاجنبية)..يحميه من النتائج السلبية التى يسفر عنها اشتراك الدول المتحررة حديثاً فى التجارة الدولية فى السوق الرأسمالية العالمية . وقد يكون قطاع الدولة (وهذا ما يحدث بالفعل فى كثير من الحالات) وسيلة فعالة لتعبئة الموارد الوطنية من أجل التعجيل بتطور أهم فروع الاقتصاد .

هذه الجوانب فى طبيعة قطاع الدولة تجد قبولا أيضاً لدى الطبقة العاملة . وفى نفس الوقت يتمتع قطاع الدولة بالجوانب التى تهتم بها الطبقه العاملة أكثر من غيرها . فهو فى المقام الأول ، يحد من مجال العناصر الرأسمالية الخاصة الاقتصاد القومى وهويخلق ويطورالعناصر

الانتاجية ، فى قالب تنظيمى يصلح ـ أكثر من غيره ـ لعملية التحول إلى الملكية الاشتراكية . وهو يوفر الظروف التى تكفل خدمة التقدم الوطنى والاستفادة من محصلة التجارب التى خرجت بها الدول فى حقل التخطيط ، والتصنيع ، وتعاون الصناعات الصغرى وغير ذلك من أشكال التنظيم وصبغ الإنتاج بالصبغة الاشتراكية . وتهم الطبقة العاملة ، بشكل خاص، بتطوير هذه الملامح فى قطاع الدولة . وهى تبذل جهودها لكى تحول بين البرجوازية وبين جعل قطاع الدوله فى زواية مهملة فى الاقتصاد القومى وتحول دون انكماش دور قطاع الدولة وجعله مجرد سلطة بسيطة وقاعدة خام للمشروعات الرأسمالية الخاصة . أنها تحاول أن تجعل من قطاع الدولة أساساً لتطور الاقتصاد القومى .

وفى البلدان التى تحكمها عناصر موالية للامبريالية الوطنية نجد أن قطاع الدولة نوع من التسوية بين البرجوازية الوطنية والامبريالية،وأنه أحد أشكال رأسمالية الدولة . وفى البلدان التى تسيطر عليها فئات وطنية من البرجوازيين نجد أن قطاع الدولة ـ وهو شكل من أشكال رأسمالية الدولة ـ يصلح أساساً للتوفيق بين البرجوازية الوطنية والعناصر التقدمية فى المجتمع . وحين تكون السلطة فى يد ممثلى الديمقراطية الثورية لا يعد قطاع الدولة ذا طبيعة رأسمالية ، وإنما يضع نفسه فى خدمه الطبقة العاملة بأكملها . وإذ يزداد الدور القيادى الذى تقوم به الطبقة العاملة ويزداد نفوذها يكتسب قطاع الدولة ـ بالتدريج ـ ملامح قد تحوله إلى قاعدة مادية لتطور الثورة وتحولها إلى ثورة اشتراكية . ويتحول القطاع نفسه إلى نظام إقتصاد اشتراكى .

وفى الدولة الوطنية الديمقراطية سيعتمد الجوهر الاجتماعى والاقتصادى لقطاع الدولة على من الذى يتزعم الائتلاف بين الطبقات ؟ إن تحول السلطة إلى أيدى الطبقة العاملة قد يحول النظام أيضاً إلى نظام اقتصادى اشتراكى حتى قبل استكمال مرحلة التطور غير الرأسمالى هذا ماحدث فى الجمهوريات السوفييتيه بالشرق ، وفى جمهورية منغوليا الشعبية ، حيث ظهر قطاع الدولة على الفور ، فى شكل قطاع اشتراكى .

والتعاونيات شكل آخر من أشكال التنظيم الاقتصادى العام . وهى تصلح لتلبية احتياجات الدولة التى تمر بمرحلة انتقال . والتنظيم التعاونى يشبه قطاع الدولة ، فهو شكل ملائم من أشكال العلاقات الاجتماعية ، يمكن أن يظهر سواء فى الرأسمالية أو الاشتراكية . والنظام التعاونى يحد من العنصر الرأسمالى الخاص ، ومن أجل هذا يسهم فى تطوير القوى الانتاجية ، ويحل مشكلة البطالة ، ويخلق المبادىء الديمقراطية فى حقل الانتاج وإذ ينتشر فى كثير من البلدان التى تحررت حديثاً ، يسهل قبوله فى المناطق التى لا تزال فيها الروابط الجماعية قوية . وهو يسهم فى تأقلم هذه الروابط مع الشكل الاقتصادى الجديد للمجتمع . وفى مرحلة التطور غير الرأسمالى تسهل الحركة التعاونية عملية الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية خلال مرحلة التحول إلى الاشتراكية .

الدولة الوطنية الديمقراطية والبرجوازية

تعتبر الدولة الوطنية الديمقراطية شكلا سياسيا من أشكال التطور الاجتماعي . وهي أفضل من أي شكل آخر . إذ تجعل من الممكن انتقال الدولة المتحررة حديثاً إلى الاشتراكية بالطرق السلمية . ومن الأمور المسلم بها أن التحول السلمي لايعني توقف الصراع الطبقي وتصفية التناقضات الطبقية . بل على العكس : إن القيام بالإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الجبارة سيلقى مقاومة من الطبقات العتيقة وسيتحقق بناء على قيام صراع طبقي . أما الجناح الأيمن للبرجوازية . وغير ذلك من العناصر الرجعيه الأخرى . فسيعارضون الإصلاحات التقدمية . وسيحاولون جذب البلاد إلى الطريق الرأسمالي . وستضطر العناصر الثورية إلى مكافحة هذه الاتجاهات . ومن الممكن أن تخف حدة الصراع الطبقي إذا باتت العناصر الرجعية معزولة . مما يؤدي إلى إضعاف مقاومتها .

وجدير بالذكر أن العناصر التقدمية في البلدان المتحررة حديثاً . وعلى رأسها الطبقة العاملة . تسعى وراء أشكال وأساليب لإحداث تغير في العلاقات الاجتماعيه . تغير يجعل في الإمكان الانتقال من نظام اجتماعي إلى آخر . إلى نظام أرقى بأدنى حد من التضحيات المادية والاجتماعية . بيد أن هذا لايتوقف على القوى الثورية وإنما يتوقف أساساً على القوى الرجعية وعلى درجة مقاومة البرجوازية . وشكل هذه المقاومة .

وواضح تماماً أن البرجوازية ـ كطبقة مستقلة ـ لن يكتب لها العيش في ظل الاشتراكية . ومع ذلك وخلال التحول إلى الاشتراكية فان الذين يقبلون ـ من بين البرجوازيين ـ التعاون مع الطبقة العاملة . أن يشغلوا مركزاً لائقاً فى المجتمع الجديد ويجدون من يستفيد من معارفهم وخبرتهم فى شئون التنظيم والفئات البرجوازية التى تخلص للحكومة الجديدة،بالرغم من أنها لاتتعاون معها،تستطيع أيضاً أن تشغل مركزاً مناسبا فى الحياة العامة للبلاد. وعندماتقوى عناصر الاشتراكية. وتقوى حركة العمال . وتضعف مراكز الرأسمالية فى بعض البلدان . فقد يكون من صالح البرجوازية أن تبيع وسائل الإنتاج الأساسية . ويكون من صالح العمال أن يدفعوا ثمنها .

❖

خاتمة

عند عرض برنامج للنضال من أجل دولة وطنية ديمقراطية تعترض العناصر التقدمية على فكرة الاسراع قدما إلى الأمام وتخطى مرحلة من مراحل تطور الثورة . من أجل هذا يعتبر التطور غير الرأسمالى مرحلة ضرورية ـ لامفر منها ـ من مراحل ثورة التحرر الوطنى . ومع ذلك فان هذا المطلب ليس قانوناً ملزماً . فاذا كان هناك انسجام مناسب بين العناصر الطبقية . وإذا توفر عدد من الشروط الأخرى . فمن الممكن تماما استكمال المهام الديمقراطية العامة خلال مرحلة الثورة الاشتراكية .

إن برنامج النضال من أجل الديمقراطية الوطنية هو برنامج إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة . اصلاحات يمكن ـ من ناحية ـ تحقيقها كاملة كما أنها ـ من ناحية أخرى ـ ضرورية من أجل مزيد من التقدم لبناء الاشتراكية .

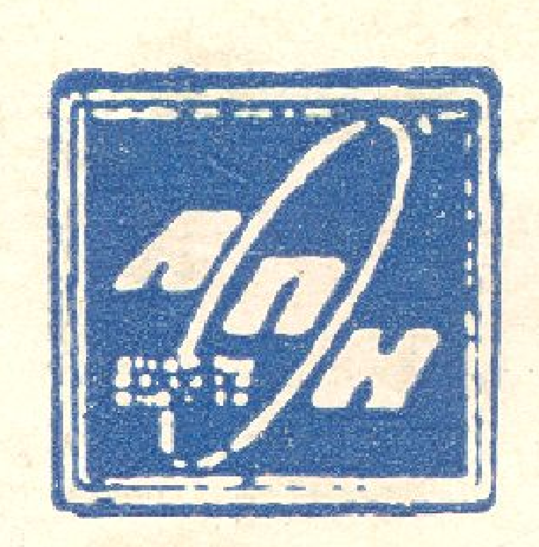
ولاتزال هناك عقبات هائلة تعترض العناصر التقدمية فى الأقطار المتحررة حديثا . والتى تجاهد من أجل خلق دولة وطنية ديمقراطية وفى معظم هذه الأقطار نجد أن تأثير الطبقة العاملة على جمهرة الشعب لايزال غير كاف . ليس لهم . بالفعل . تأثير ثورى على الناس . ومازالت الطبقه العاملة . والفلاحون بصفة خاصة . يعانون من التشتت الاقليمى

وعدم النضج السياسى . والتأخر الثقافى . ومازالت هذه العيوب جد خطيرة . بيد أنها عقبات وقتية .

إن الفوارق الماثلة فى المعدلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتطور . والماثلة فى المستعمرات على الأشكال والأساليب والمدى والسرعة التى يتم بها التحول إلى الطريق غير الرأسمالى .

وكل خطوة تخطوها هذه البلاد على طريق التطور غير الرأسمالى ستؤدى ـ لامحالة ـ إلى إضعاف الامبريالية . وستحقق للإنسان حلمه القديم . ألا وهو : التصفية التامة لذلك النظام المهين.. نظام استعباد بعض الدول للاخرى . واستغلال الانسان للإنسان . وبناء النظام الاجتماعى الجديد ـ أكثر النظم تقدما ـ على نطاق عالمى ؟ .

[انتهى]



الناشر وكالة
نوفوستي للانباء

دار النصر للطباعة : ت ٣١٧٤٨